

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية



السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه السعودية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: حكومات مقارنة

من إعداد الطالب :

- مصباح عبد القادر

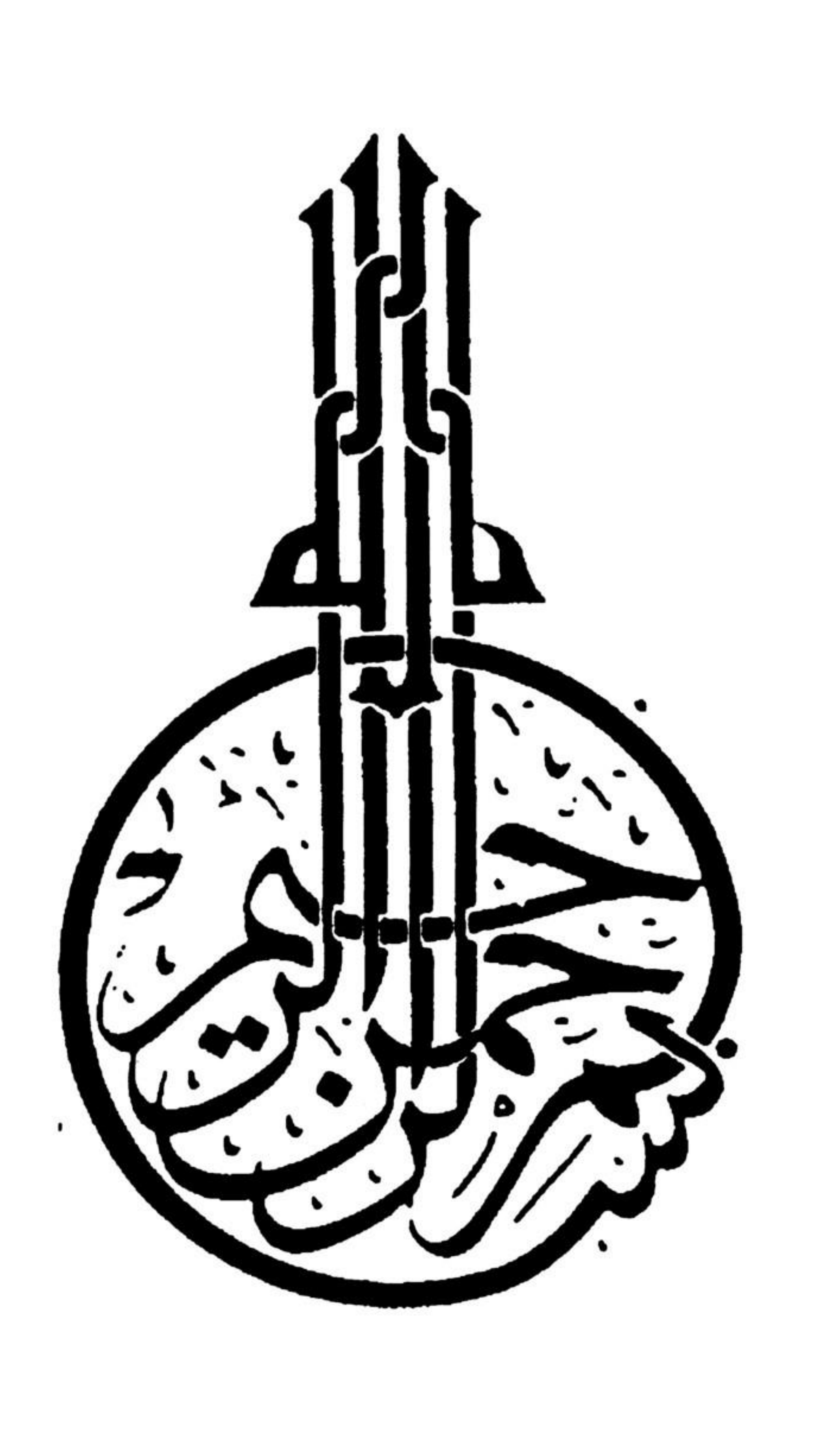
تحت إشراف الأستاذ :

إنزارن عادل

لجنة المناقشة :

- **د/ معاوي وفاء------ رئيسا**
- **د/ إنزارن عادل -----مشرفا**
- **د/ ظريف شاكر ------- مناقشا**

السنة الجامعية 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع ، ثمرة تداخل جهود وعطاءات السنين إلى :

والدي الكريمين اللذين لولاهما لما كنت في الوجود

أمي الحبيبة رمز الحنان والطيبة والعطاء المتدفق اللامتناهي أدامك الله لنا دائما .

إلى أبي الغالي رمز الحيوية والنشاط بالنسبة لنا ، أطال الله في عمرك..

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذه المذكرة ولو بالدعم المعنوي ،

أهدي لكل هؤلاء هذا العمل المتواضع

عبدالقادر

شكر وعرفان

بداية أحمد الله تعالى وأشكره شكرا عظيما يليق بمقام التعظيم والإجلال له على أن أعانني لإتمام هذا العمل المتواضع وإخراجه كثمرة عطاء علمي طيلة سنوات التحصيل الدراسي

كما أتقدم للأستاذ المشرف " إنزارن عادل" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة – رغم انشغالاته الكبيرة – والذي أعانني بدعمه المعنوي ونصائحه القيمة لإتمام هذه المذكرة ، فكل معاني الشكر والاحترام والتقدير لك أستاذي الفاضل .

كما أشكر كل أساتذتي سواء على مستوى جامعة مستغانم أو جامعة غليزان

كما أشكر أيضا عمال عمال مكتبة العلوم السياسية الذين أعانوني وسهلوا حصولي على المادة العلمية اللازمة

كما لا أنسى أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين أهدوني نصائحهم القيمة لتصحيح هذا العمل ، وجعله ثمرة من ثمار البحث العلمي بمعنى الكلمة . فشكر جزيل مفعم بالاحترام والتقدير لهم جميعا

وإلى كل من ساعدني ولو بحرف أو كلمة سرور أدخلها على نفسي

إلى كل طالب علم يبتغي به السمو والرفعة والارتقاء في الحياة وبها

إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر والامتنان

الفهرس

مقدمة

مقدمة:

يندرج موضوع الدراسة ضمن مجال السياسة الخارجية التي هي أحد فروع العلاقات الدولية، و التي تعد حقلا واسعا من حقول العلوم السياسية.

إن السعي لدراسة سياسة خارجية لدولة تعتبر من أكثر السياسات الخارجية تعقيدا وتشابكا، وهي دولة إيران الجمهورية الإسلامية التي مرت في علاقاتها مع الدول الإقليمية خاصة السعودية بمحطات أثرت ولا زالت تؤثر في توجهاته الحالية.

لقد ضلت العلاقات بين إيران والسعودية منذ بداية العلاقات بينهما سنة 1926 يشوبها قدر كبير من التوتر نتيجة السياسات الإيرانية الخارجية عن طريق استمرار عمليات التغلغل الإيراني البشري و الاقتصادي في الإقليم، يضاف الى ذلك مساعدة العامل المذهبي في التوتر وذلك من حيث الخلاف بين المذهب الشيعي و السني السعودي.

تعتبر إيران دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط ، وفاعلا أساسيا في مختلف تفاعلاته ، ولها امتدادات في مختلف الدول خاصة الدول العربية ، حيث تربطها علاقات بسوريا والعراق وحزب الله في لبنان ، فهذه الإستراتيجية المنتهجة إتجاه دول المنطقة نابعة من مؤسسات صنع القرار في إيران والتي تعتبر نموذجا خاصا بهذه الدولة .

- كون إيران شرق أوسطية فهي تتفاعل مع دول هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية في السياسة الدولية ، حيث لا يمكن لأي قوى عظمى أن تهمل هذه في أجندة سياستها الخارجية، لذا سعت إيران لنسج علاقات قوية بجوارها الإقليمي في شاكلة سوريا ، العراق وبعض دول المجلس التعاون الخليجي ، لكن هذا السعي اصطدم بنفوذ دولة خليجية مؤثرة في المنطقة ذات توجه سني ألا وهي السعودية ، التي سعت ولا زالت تسعى للحد من طموح إيران في تقلد الدور الريادي في المنطقة .

أسباب اختيار الموضوع:

أ-الأسباب الموضوعية: ترجع أسباب اختيار الموضوع لأهميته بحد ذاته، سواء من خلال تحليل السياسة الخارجية الإيرانية بصفة عامة، و علاقاتها مع السعودية باعتبارهما من أكبر القوى الفاعلة في الشرق الأوسط بصفة خاصة، و كذا لما تمثله الدولتين كمرجعية للمذهب السني و الشيعي في العالم الإسلامي.

ب- الأسباب الذاتية: ترجع أسباب إختيار الموضوع من الناحية الذاتية، للشغف وحب الاضطلاع في مجال السياسة الخارجية بصفة عامة والسياسة الخارجية الإيرانية بصفة خاصة نظرا لتميزها في نظامها السياسي، و كذا الدور الكبير الذي لعبته في تاريخ مختلف الخلافات الإسلامية (الأعاجم) خاصة في سقوط الدولة الأموية و بروز الخلافة العباسية وكذا تغلغل المذهب الشيعي في وقتنا الحالي في مختلف الدول العربية شرق-أوسطية.

-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

-التعرف على العوامل الرئيسية لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية إتجاه السعودية.

-تحديد خلفيات الخلاف بين السعودية و إيران و أثره على العلاقات بينهما.

الأدبيات السابقة:

في الواقع هناك العديد من الكتابات والتحليلات التي طرحت لمناقشة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي خاصة وبصفة عامة تجاه السعودية .

ولكن تناولها في اغلب الحالات تم بشكل منفصل وفي هذا الصدد يمكن أن نورد مجموعة من الكتب مثل السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني بيروت 2014 ، من تونس ...دمشق - لعربي لرياض الصيداوي .

- بالإضافة إلى المقالات والمذكرات نذكر منها صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015 –مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، حاكم خليد ، البيئة ، رؤية سنية في الحالة الشيعة ، موقع إلكتروتي ، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، مجلة مسارات ، عدد نوفمبر 2013م .

النقد :

الصراع المذهبي السني الشيعي تجلى من خلال هاته الكتب والمذكرات والمواقع الإلكترونية ، حيث يحاول كل طرف تبرير أفعاله وترسيخ معتقداته في أرض الواقع من خلال محاولة التأثير الفكري على الرأي العام الإسلامي من خلال هاته الكتابات والمنشورات

-الإشكالية:

أبرزت التحولات الداخلية لإيران بعد سقوط نظام الشاه الموالي للغرب وقيام الثورة الإيرانية عام 1979 بزعامة ايت الله الخميني إلى تواجد إيران في جيوبوليتيك معقد جدا أو متأزم، خصوصا بعد قيام الثورة و معاداة القوى الكبرى في العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ونشوب التوتر مع دول الخليج و على رأسها السعودية.

فقد جاءت أحداث كثيرة أثرت في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك على المستوى الإقليمي، كاحتلال الولايات المتحدة لأفغانستان، أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث صنفت إيران كدولة راعية للإرهاب هذا من جانب ومن جانب أخر توتر العلاقات الإيرانية مع أكبر الدول الخليجية وهي السعودية لعدة أسباب أهمها محاولة كل طرف بسط سيطرته على المنطقة و تسيدها، و كّذا تصدير الثورة الإيرانية و محاولة تشييع دول المنطقة خاصة الدول العربية عن طريق التدخلات غير المباشرة (الحرب بالوكالة).

وفي ظل هذا الواقع وهذه المعطيات المعقدة حاولنا صياغة إشكاليتنا كالأتي:

ما هي توجهات السياسة الخارجية الإيرانية إتجاه السعودية وأثرها على العلاقات ما بين البلدين؟

ويمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات:

-ما مدى تأثير تركيبة النظام السياسي الإيراني في توجيه السياسة الخارجية اتجاه السعودية؟

-ما دور العامل المذهبي الشيعي في تأجيج الصراعات مع دول الخليج خاصة السعودية؟

-حدود الدراسة:

حددت الدراسة في فترة الشاه أي قبل الثورة الإيرانية سنة 1979 إلى وقتنا الحالي. وهذا يعود لدور الثورة الإيرانية الكبير في تحديد توجهات السياسة الخارجية وكذا التغلغل الشيعي في الدول العربية كلبنان، سوريا، اليمن.

الحدود المكانية: تتمحور الدراسة على جغرافية الشرق الأوسط، حيث أن ارتكاز السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية عادة ما ارتبط بالمصالح الحيوية و النفوذ أو الصراع الديني كما شهدته البحرين، اليمن، سوريا.

الفرضيات:

انطلقت الدراسة من فرضيتين هما:

-أثرت تركيبة النظام السياسي الإيراني بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية و على رأسها المرشد الذي يعتبر صاحب القرار و صاحب الصلاحيات المطلقة في توجيهها.

-سيطرة رجال الدين على الحكم من خلال تحكمهم في تسيير دواليب الحكم ما يفسر تصدير المذهب الشيعي وتغلغله في دول المنطقة ووقوع الصدام مع المذهب السني الذي تمثله السعودية.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضية السابقة، إعتمدنا وحسب طبيعة الموضوع على المنهج التاريخي الذي يساعدنا في توضيح التطورات التي مرت بها السياسة الخارجية الإيرانية والعلاقات بينها وبين السعودية.

وتم الاعتماد على مقاربة منهجية تتكون من المنهجين التاريخي والمقارن أو ما يعرف في بعض أدبيات المنهجية بمنهج التحليل التاريخي المقارن، وقد تم توظيف المنهج التاريخي عند استعراض أهم الأحداث والتطورات التي ميزت العلاقات بين السعودية وإيران ، وتم الاعتماد على المنهج المقارن في عدة مستويات سواء تعلق الأمر بطبيعة النظام السياسي الإيراني واختلافه عن باقي النظام السياسة المعروفة ، وكذا طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية خلال مختلف فترات الحكم في إيران قبل وما بعد الثورة الإيرانية .

الصعوبات:

اعترضت الدراسة عدة صعوبات كان أبرزها الطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية الإيرانية واليات صنع قرار الخارجي فيها، و كذا قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خصوصا الدراسات الأكاديمية العلمية، إذ نجد كثيرا من المراجع ذات الطابع صحفي محض، خصوصا الموجودة على مواقع الإنترنت، كما أن التحليلات كثيرا ما كانت متضاربة و أحيانا متناقضة تماما في تحليلها لنفس الظاهرة الدولية (السياسة الخارجية الإيرانية) في ظل وجود كتابات لدارسين عرب و إيرانيين و غربيين.

هيكلة الدراسة:

يقع هذا البحث في ثلاث فصول مع مقدمة و خاتمة، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى مفهوم السياسة الخارجية بصفة عامة و النظريات المرتبطة بها،أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية و العوامل المؤثرة فيها و قبله تحدثنا عن مكونات النظام السياسي الإيراني، أما الفصل الثالث فكان الحديث فيه عن مسار العلاقات الإيرانية السعودية منذ عهد الشاه ثم واقع هاته العلاقات في الظروف الراهنة و أسباب تدهورها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للموضوع

الفصل الأول: الإطار النظري للموضوع

يعتبر الإطار النظري لأي دراسة الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية و العلمية للمواضيع، و بين الدراسة السطحية الوصفية، حيث أن أي دراسة تهدف للوصول الى درجة عالية من الدقة العلمية لا بد من توافرها على الخلفية و القاعدة النظرية للموضوع المعالج، و من خلال الفصل الأول نسعى إلى تحديد و ضبط المفاهيم المفتاحية للسياسة الخارجية، من مفاهيم، خصائص، أهداف، أبعاد و مرتكزات.[1]

[1] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية،** ط02 ، القاهرة مكتبة النهضة العربية 1998 ، ص 07

المبحث الأول: السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم –الخصائص-الأهداف

يقصد بأهداف السياسة الخارجية مجموعة الغايات التي تعكس المصالح الأساسية، تتمثل أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في التفضيلات والأوضاع السياسية الإقليمية والدولية، فالأهداف لم تعد حصرا داخل الدولة، بل أصبحت تتجاوز حدودها، والحقيقة من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية، وتعود هذه الصعوبة إلى عاملين:

إن الأهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة متنوعة، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة قوة الدولة.

إن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل متدرجة من حيث الأهمية، إلا أننا نستطيع أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة ب:

1-**المطلب الأول:** مفهوم السياسة الخارجية

2-**المطلب الثاني:** خصائص السياسة الخارجية

3-**المطلب الثالث:** أهداف السياسة الخارجية

اختلف العلماء والمفكرون في وضع تعريف جامع مانع للسياسة الخارجية، فنظروا إليها بحسب مناهلهم الفكرية وواقعهم الذي يعيشون فيه، وتختلف الدول في طريقة رسم سياستها الخارجية و في تنفيذها، فبالنسبة للدول المتقدمة، يكون الرشد و العقلانية و المصلحة العليا للبلاد هو الأساس و المعين، أما الدول غير المتقدمة فإن فلسفة الحاكم و رؤيته لمستقبل بلاده هو الأساس في ذلك.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

مفهوم السياسة الخارجية محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي الى بيئات مختلفة بالإضافة الى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية وبذلك اننا نواجه إشكالية في تعريف السياسة الخارجية بسبب:[1]

الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية بسبب التفاعلات الدولية اضافة الى ظهور قوى جديدة من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات العابر للقومية زد عل ذلك اختلاف وجهات النظر بين صناع القرار والدول مع العلم إن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات والعوامل المؤثرة فيها و إختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل إتجاه لموضوع السياسة الخارجية. كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وتأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

ولكن بالرغم من هذه العقبات نجد أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين والمختصين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية ونسوق فيما يلي بعض هذه التعاريف:

-عرف كورت السياسة الخارجية بأنها السياسة الخارجية لدولة من الدول أو هي مجموعة برامج، تحدد بموجبها سلوك الدولة تجاه الدول الأخرى غايتها تحقيق أفضل الظروف

[1] أحمد النعيمي **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، ط1 .2010، ص 33

الملائمة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حالة الحرب. وهي مجموعة المبادئ التي تدار في ظلها علاقات الدول مع الدول الأخرى

- د. محمد السيد يعرف السياسة الخارجية بأنها برنامج عمل يختاره الممثلون الرسميون للوحدات الدولية (الدول والمنظمات) من بين مجموعة من البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[1]

عرفها حامد ربيع أنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.

كما يعرفها أحمد نوري النعيمي أنها ذلك السلوك الذي تسعى الدولة من خلاله للرد على سلوك الفاعلين الدوليين الاخرين، و بشكل عام للتأثير في محيطها من أجل أن تحافظ عليه كما هو اذا ما بدا لها مناسبا و من أجل أن تغيره إذا وجدت أنه غير ملائم لها، بتعبير أو بآخر تسعى الدولة بواسطة السياسة الخارجية إلى تثبيت قدراتها التأثيرية خارج الحدود بينما يقصد بالسياسة الخارجية الإقليمية للدولة وفي أحسن الأحوال تسعى الى تحسينها حسب محمد السيد سليم برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[2]

-السياسة الخارجية لبلد ماهي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي و أهدافها الفكرية الأيدولوجية وازدهارها الاقتصادي وقد تحقق الدولة اذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحروب و العدوان والاستغلال للشعوب الأخرى.

[1] عبد المنعم نيفين ، **صنع القرار في إيران** مركز دراسات الوحدة العربية عام 2001 ، ص 66
[2] الأكاديمة السورية الدولية للتدريب و التطور ،**مفهوم السياسة الخارجية و نظريات المرتبطة بها** :دمشق –سوريا 2018 ، ص 112

إلى جانب هاته التعريفات، هناك من حاول إيجاد تعريف للسياسة الخارجية و ذلك بالتركيز على جانب معين من هذا المجال، فهناك تعريفات تركز على أدوات السياسة الخارجية (ENDS MEANS) ونورد هنا التعريف الذي قدمه "ريمون ارون" RAYMOND ARON حيث عرف السياسة الخارجية "بفن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية" ، حيث يعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية و الاستراتيجية (فن الاقناع، فن الإرغام) ، وقد حدد استخدام الوسيلة الدبلوماسية بوقت السلم دون استبعاد اللجوء الى السلاح من باب التهديد على الأقل .أما في زمن الحرب فلا تستغني السياسة عن الدبلوماسية [1]. و هناك من يركز على موضوع الأهداف في السياسة الخارجية فيرى "كارل دوتش"، بأن "السياسة الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها"[2]، ويعرفها "سيبوري"(P.SEABURY) بانها "مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية و مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ و القوة بل و العنف في بعض الأحيان"

هناك من حاول تعريف السياسة الخارجية من خلال تحديد المراحل الكبرى لصياغتها، فيرى أن السياسة الخارجية لأي دولة هي رعاية لمصالحها خارج حدودها وذلك من خلال:

أولا: صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق.

ثانيا: تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية (المصالح الحيوية والثانوية)

ثالثا: تنفيذ السياسة الخارجية.[3]

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات و النشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة ، كما أنها مجموعة من المراحل و الأهداف المسطرة . و نورد في الأخير تعريف "جيمس روزنو" (J.RESENEAU) ، و الذي يبدو أكثر تحديدا

---

[1] عبد العزيز جراد ، **العلاقات الدولية** ، الجزائر : موقم للنشر، 1992 ، ص 114

[2] زايد عبيد الله مصباح .**السياسة الدولية بين النظرية و التطبيق** . بيروت : دار الرواد 2002 ص 12

[3] محمد مويسي.**أضواء على العلاقات الدولية و النظام الدولي** ج 1 .بيروت دار البيارق 1993 ص22-ص23

للسياسة الخارجية ، حيث يرى أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا".

لعله من المهم بعد الحديث عن مختلف التعريفات حول السياسة الخارجية –قصد الوصول الى فهم أشمل حول هذا الموضوع –التمييز بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية للدولة، فإضافة الى الطابع الخارجي (خارج حدود الدولة) للسياسة الخارجية مقارنة بالسياسة الداخلية حدد الدكتور محمد السيد سليم نقطتين أساسيتين من خلالهما يمكن التفرقة بينهما و هما:

-أن السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية داخل الدولة مباشرة على عكس الداخلية.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

أ-خصائص السياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:

1-الطابع الخارجي: بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية. فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة –البيئة الداخلية-إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية. فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات، وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

2-الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن "السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة. أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية".

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذلك معلومات و حقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف، الا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة، و رئيس الحكومة و وزير الخارجية ووزير الدفاع، و غيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.[1]

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط الى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه الى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية، أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي، مثلا السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني، والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

---

[1] زبيد عبيد الله مصباح ، **السياسة الخارجية** طرابلس ، دار التالة 1999 ، ط2 ، ص 129

3-**الطابع الاختياري:** يعني أن "برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة. فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية".

ويرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار، أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسة بديلة ممكنة. وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد:

-الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية. أي الجهة الرسمية في الدولة و التي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية. أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية.[1]

-في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

-إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة. وذلك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين، ذلك عندما يرى أنه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها.

4-الطابع الواحدي: يعني أن "السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى . و هذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية . فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل ، أي الفعل و رد الفعل بين الوحدات الدولية. أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى "كما أن الصفة (الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي

[1] لويد جونسن ، **تفسير السياسة الخارجية** (تر:محمد بن أحمد مفتي ، محمد السيد سليم) الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود 1989 ، ص 26

معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد الى عدة مواقف متناقضة. مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد و ثابت و المؤيد لاستقلا الصحراء الغربية.

5- الطابع الهادف: أي أن "سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار ، و يتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف". ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل الى اجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى الى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على أقل تقدير.[1]

[1] لويد جونسن ، مرجع سابق ، ص 27

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية:

يقصد بأهداف السياسة الخارجية مجموعة الغايات التي تعكس المصالح الأساسية، تتمثل أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في التفضيلات و الأوضاع السياسية الإقليمية والدولية، فالأهداف لم تعد حصرا على الدول بل أصبحت تتجاوز حدودها ، و الحقيقة من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية ، و تعود هذه الصعوبة الى عاملين :[1]

-إن الأهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة متنوعة، و اختلافه و تنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها و طبيعة المنطقة الكائنة فيها و طبيعة قوة الدولة.

-إن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل متدرجة من حيث الأهمية ، إلا أننا نستطيع أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة ب:

-المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي وذلك من خلال:

1-محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها.

2-الدخول في تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول.

3-الحصول على معونات عسكرية واقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية و اقتصادية.[2]

-زيادة قوة الدولة.

-تطوير المستوى الاقتصادي للدولة.

-العمل على نشر الإيديولوجية و الثقافة الخاصة بها.

-العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

-حماية الإقليم من أي عدوان خارجي أو تفكك داخلي.

[1] أحمد النعيمي ، مرجع سابق ص23
[2] أمين دبور –**السياسة الخارجية** – الجزائر 2015 ص ص 59-60-61

-تنمية إمكانات الدولة من القوة لردع المعتدي أو المنشق وهزيمته في حالة اقدامه على الاعتداء أو الانفصال.

-رفع مستوى رفاهية المواطن.

-الميل للتوسع الذي يعتبر جزءا من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي.

-الدفاع عن معتقدات الدولة.

-السلام الدولي وهذا الهدف غالبا ما يكون هدفا علنيا لكل الدول.

المبحث الثاني: نظريات تحليل السياسة الخارجية

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة و للتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا ، وقد توصل الباحثون إلى فهمه و تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة ، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية و الراديكالية و كانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة و غيرها ، و كان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول و المؤسسات العالمية و حتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي.[1]

1-الميثالية أو الليبيرالية:

دعت هذه المدرسة وكما يوحي لنا اسمها الى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق التي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية.

تعود جذور هذه المدرسة الى التفكير الذي اتى به ويدرو ويلسون و إلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى.

يميل الليبراليون الى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع و كأنه لعبة يلعبها الجميع و يربح فيها الجميع ، خاصة عبر الوسائل الاقتصادية و هذا ما يسمى بالليبيرالية الجديدة أو عبر المنظمات العالمية و التعاون وفق مفهوم الليبيرالية الكلاسيكية .

يميل الليبيراليون الى تصور النظام العالمي على أنه لعبة يربح فيها الجميع.

---

[1] ستيفن وولت ، **العلاقات الدولية عالم واحد النظريات المتعددة** ، تر زقار عادل و زيدان زياني نقلا عن موقع www.geocitees.com

2-الواقعية:

أما المدرسة الواقعية فهي على عكس المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية بل تتبنى موقفا يعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى و لا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر ، إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة و لا تدين حتى الحروب بين بعض الدول لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون طبيعية لا بل مطلوبة لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية اذ أن أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأن النظام العالمي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر ، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى ، و العامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة و القوة العسكرية ، و يرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى وجهة نظر اقتصادية (مذهب التجارية).

تستند المدرسة الواقعية الى مبدأ المصلحة الذاتية و المنفعة المرتبطة بمفهوم القوة و السلطة تمتد جذور القوانين السياسية الى أعماق الطبيعة البشرية ، تدعو النظرية الواقعية الى فهم الوقائع و استخلاص الحقائق عبر إعمال الفكر و العقل لا العاطفة ، و تستند في فهمها للسياسة الخارجية الى مبدأ المصلحة الذاتية ، يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان توقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي و الحاضر والتي يخطوها في المستقبل.[1]

3-الماركسية والراديكالية:

تعتبر هذه المصطلحات عبارات عامة تغطي مجموعة من العلاقات الدولية ذات التوجه اليساري ابتداء من الماركسية التقليدية الى النظرية النسوية أو البيئوية وتشترك جميعها في اعتقاد واحد هو أن النظام العالمي عبارة عن طبقات يتراكب بعضها فوق البعض الاخر، وتهيمن الطبقة الأكثر سلطة و قوة على تلك الطبقات الأخرى التي تليها في التركيب الطبقي.

[1] عبد الرحمن غالي ، **انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية** : الإنقاذ كمثال أوراق عملية ورشة العلاقات الخارجية مارس 2003 ، ص 03

4-نظرية اللعبة:

تختلف تلك النظريات السابقة عن بعضها البعض وفق استخدامها لنظرية اللعبة، وفي هذه الفكرة ليتخذ القرار الصحيح أثناء تنافسه مع لاعبين اخرين، و يحاول اللاعب في هذه اللعبة أن يقلل قدر الإمكان من خسائره في ظل ظروف يحيط بها الغموض و تفتقر الى المعلومات.

اللاعب يحاول تقدير الاحتمالات و تكهن ما قد يقوم به اللاعب الاخر من أفعال، ان إمكانية الربح في هذه اللعبة تساوي الصفر اذ أن ما يرجحه لاعب ما يقف مقام أنه اذا ربح اللاعب الأول خمسة مثلا فان اللاعب الاخر يخسر خمسة أيضا و بذلك يصبح الناتج صفر.[1]

نظرية اللعبة أساس الدراسات المتعلقة بكيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي

[1] عبد الرحمن الغالي مرجع سابق ،ص 04

المبحث الثالث: المحددات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية :

ينبني المنطق العلمي على افتراض رئيس، مؤداه ان السياسة الخارجية لا تتحدد و لا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا **إلى** مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة ، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل او بأخر ، اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل ، وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها ، ويمكن تقسيم تلك ٠المحددات إلى:

. **المحددات الداخلية:** هي محددات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى[1]

. **المحددات الجغرافية:** الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي عناصر الأساسية المكونة لجغرافيا الدول و التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيد سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية. وللموقع الجغرافي تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة، فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي كتحكمها في اهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثير في مجريات الأحداث الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية و التوترات الأمية فتأثيرها يكون محدود. وبذلك فإن للموقع الجغرافي أهمية استراتيجية، فالدول البحرية مثلا تتمتع بقوة تجارة وحربية على الدفاع و الهجوم على عكس الدول الداخلية التي ليس لها واجهة بحرية ، تعتبر أكثر عرضة للاختراق الخارجي.[2]

-**الموارد الطبيعية**: مثل البترول، الفحم، الغاز، الموارد النووية وغيرها و المعدن كالحديد، القصدير، النحاس، المواد الغذائية كالقمح، الذرة فتوفر هذه الموارد الدولة يساهم في استقلاليتها النسبية، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية. ويعد النفط من اهم الموارد التي كانت و لازلت تلعب دورا في تحديد العلاقات الدولية، فالدول النفطية لديها قدرة على التأثير في بعض مجريات الإحداث السياسية الدولية ، وقد أستعمل

---

[1] سليم محمد سليم مرجع سابق ، ص 11

[2] عدنان السيد حسين ، **نظريات العلاقات الدولية** بيروت الجامعة اللبنانية 2003 ص:58

النفط كأداة للتأثير على سياسات الدول الغربية ، وذلك عندما إستخدم العرب سياسة المقاطعة النقطية ضد الدول المساندة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر.مما خلق أزمة اقتصادية للدول الصناعية الكبرى ، هذه الأخيرة تحرص في سياستها الخارجية على إنتهاج سياسة تمكنها من المحافظة على استمرارية حصولها على البترول من الدول المنتجة له ، ويبرز هذا بشكل واضح في سياسات الدول الغنية تجاه منطقة ما يسمى بالشرق الأوسط ، وعلى وجه الخصوص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[1]

-المحددات البشرية: إن الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية، إلا أن هنالك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند وإندونيسيا ولكن ذلك لا يؤثر كثيرا على سياستها الخارجية، كما ان عدد السكان قد لا يعد أسانا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي فإسرائيل مثلا تملك جيشا يمثل حوالي 10بالمئة من مجموع سكانها ولكنها تملك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم.

ومن ناحية **أخرى** فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا علي الدولة ويعطل عجلة التنمية بها، مما يضطرها إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، وبالتالي الدخول في ارتباطات دولية قد تؤثر على سياستها الخارجية، فالشعب الصيني عانى من تراجع فعاليته في السياسة الدولية قبل قيام الثورة الشيوعية ، ودلك على الرغم من وفرة عدده ، وقد استطاعت اليابان أن تجند جيشا متفوقا علي الجيش الصيني **في** حرب عام 1894 على الرغم من أن الصين كانت تتفوق على اليابان بسكانها بمقدار ثمانية أضعاف؛ وبالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدول من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو اثنيه إلى التأثير علي السياسة الخارجية للدولة، فللأقلية عادة مصالح و ارتباطات تختلف عن مصالح و ارتباطات الأغلبية ، كما أن تلك الأقلية قد تضغط علي الأغلبية لتحقيق مصالحها ، وقد تستعين بقوي خارجية للتدخل لحمايتها ، مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات.[2]

- المحددات الشخصية: يجب التركيز علي شخصية صانع القرار لأن العامل القيادي

[1] زايد عبيد الله مصباح مرجع سابق ص 138
[2] زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ص : 288

يلعب دوز مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في الدول العالم الثالث، ودلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدولة، بحيث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة اشخاص، كان تأثير شخصية صانع القرار كبير ، فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف على طبيعة معتقدات وتصورات صناع القرار و كيفية تقييمهم للموقف.

وحسب الواقعيون فان السياسة الخارجية الدولية هي قبل كل شيء السياسة التي يقوم بها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية.[1]

ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الشروط والمتغيرات التي تحدد درجة ونوعية تأثير المحددات الشخصية على السياسة الخارجية منها درجة اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية فكلما زاد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية وكلما قويت سلطة القرار التي يتمتع بها صانع القرار إزداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية كما هو الحال في النظم التسلطية التي تكون فيها سلطه القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية مطلقة.

و تؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على سلوك الدولة الخارجي فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة يستطيع ان يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية كما تؤثر الدوافع الذاتية و الخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية و يقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية و المعنوية) للإنسان و التي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين كالدافع نحو القوة و الحاجة الى الانتماء و الحاجة الى الانجاز و إحترام الذات و النزعة نحو السيطرة و الخضوع و غيرها .ويتأثر إدراك صانعي القرار الأحداث الدولية بتصوراتهم للعالم الخارجي و تتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرا بخبرات صانع القرار.

[1] لو بد جونسن مرجع سابق ص 36

-المحددات السياسية:

تلعب المحددات السياسية دورا مؤثر في السياسة الخارجية فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية الحزبية وارتفاع المشاركة السياسية عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي وهناك من يرى أن الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية ، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار ، وأكثر دقة في أدوات الاتصال و الفاعلية البيروقراطية ، إلى جانب اتسامها للقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسربها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية[1].

كماأن مدى توفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه ، له تأثير قوي على السياسة الخارجية ، و المقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتتمثل أساسا في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي كالموارد الطبيعية والقوى العاملة و الناتج الصناعي وقدرة النظام على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية ، هذا بالإضافة إلى درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي ، بحيث تؤثر هده المتغيرات الثلاث في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجي

[1] زايد عبيد الله مصباح مرجع سابق ص 46

الفصل الثاني :

بيئة صنع السياسة الخارجية في إيران

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي الإيراني .

سياسة إيران تجري في إطار من الديمقراطية في تنسيق سياسة توافقية التي تسترشد إيديولوجية إسلامية ، أول دستور لإيران في 1979 ، وتم تعديله عام 1989 ، لتحديد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجمهورية إيران الإسلامية ، معلنا أن الإسلام الشيعي من المدرسة الإثنى عشرية هو الدين الرسمي لإيران .

المطلب الأول : لمحة عن التاريخ السياسي الحديث لإيران .

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن إيران [1]

لقد توالت على إيران أنظمة وحكومات عديدة كانت من أهمها دولة الساسانيين التي كانت نهايتها على أيدي العرب المسلمين أثناء الفتح الإسلامي .

فظهرت في إيران دول عديدة أهمها الدولة الصفوية التي قامت عام 1501 بقيادة إسماعيل الصفوي ثم الأسرة البهلوية وكان اخر ملوكها محمد رضا شاه الذي تولى الحكم عام 1941 حتى قيام النظام الجمهوري الإسلامي عام 1979 [2]

1- لمحة تاريخية عن دولة إيران

إيران دولة كبيرة المساحة ، يبلغ عدد سكانها 70 مليون نسمة ، تملك قوة اقتصادية كبيرة ، ولها تأثير كبير في الدول المجاورة خاصة في الدول العربية ، وتأثيرها ناتج عن كونها دولة إسلامية بعد أن سيطر على الحكم رجال دين من المذهب الشيعي " الثورة الخمينية " .

- نشأت في إيران الامبراطورية الفارسية وكانت هذه الإمبراطورية على سلالتين : الأولى كانت السلالة الإخمينية وتم تدمير هذه الإمبراطورية على يد الإسكندر المقدوني في سنة 330 قبل الميلاد ، وظهرت سلالة فارسية أخرى عام 224 ميلادي .

---

[1] - مصطفى شفيق علام ، **الدولة الإيرانية ، محددات القوة وعوامل الضعف** ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2012 ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، عمان ، ص 15

[2] - ناصر حسن ، **" معلومات أساسية حول لإيران "** المتحصل عليها من الموقع : WWW.ARSO.ORG

توسعت الإمبراطورية الفارسية فاستطاعت إخضاع الأتراك في بلاد ما وراء النهرين ، كما سيطرت على العراق وبلاد الشام فاستطاعت في عام 614 م احتلال بلاد الشام واستولت على بلاد المقدس واستولت على مصر عام 614 م ، كانت بلاد الشام تحت الحكم الروماني، فأعاد الملك الروم هرقل تنظيم جيوشه وهاجم الفرس وانتصر عليهم واستعاد سوريا ومصر ، وفي هذه الفترة بدأت الثورات والفتن داخل الإمبراطورية الفارسية ولم تستقر أمورها حتى الإسلام وفتح بلاد فارس وقضي على الإمبراطورية الفارسية [1]

- **الدولة الإسلامية :** تعاقبت على حكم بلاد فارس خلال الحكم الإسلامي الخلافة الأموية والعباسية ، والسلالة العلوية وجميعها سلالات عربية ، وبعدها خضعت إيران لحكم السلالة الفارسية وهم الصفاريون، وكانت آخر الأقوام التي حكمت بلاد فارس الإمبراطورية الخوارزمية حتى جاء الغزو المغولي الذي دمر البلاد وشرد العباد .

تقسمت إيران إلى عدة أقاليم وممااليك ، وكانت هذه الممااليك بصراعات دائمة فيما بينها حتى جاءت السلالة البهلوية وحكمت إيران فوحدت الأقاليم وأقامت حكومة مركزية وازدهر الاقتصاد فيها ، إلا أن انتشار الفساد في بلاط الحكم ساعد على نشوء حركة إسلامية شيعية بين الشباب وتعرض قادة هذه الجماعات إلى أبشع صنوف العذاب من قبل النظام الحاكم مما أدى إلى تأجج الصراع وقيام ثورة شعبية واسعة ضد الشاه البهلوي .

- **الثورة الإيرانية :** استطاعت الثورة الإيرانية هزيمة النظام الملكي في إيران وإعلان قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية بقيادة رجل الدين الشيعي" الخميني " وقد لاقت هذه الثورة التأييد في الدول العربية المجاورة لها ، ولكن إيران حاولت مد نفوذها إلى العراق واستمرت حربها مع العراق لسنوات عديدة ، إلا أن إيران لم تتوقف عن التدخل في شؤون الدول العربية باسم الإسلام .[2]

- قد مر النظام الجمهوري الإسلامي عام 1979 بأربع مراحل فشلت 3 منها واستعادت الحكومة المركزية في طهران سيطرتها على الموقف ونجحت واحدة هي المرحلة الأخيرة .

[1] - عبد الله حسن ، الجوجو ، **الأنظمة السياسية المقارنة** : دراسة مقارنة : الجامعة مفتوحة ، 1997 ، ص :263 ،264 .
[2] - براء الدويكات ، **إيران** ، الموقع الإلكتروني : موضوع " 2016

- المرحلة الأولى : خير من يمثلها هو : ميرز أكوتشاك خان (1880 – 1921) في جيلان وهو مناضل وثائر وزعيم إسلامي قاد حركة فدائيين " مشتهد " ضد الاستعمار والاستبداد الداخلي ، وكانت حركة وطنية قومية دينية محلية تهدف إل إقامة نظام جمهوري في إيران مع المحافظة على وحدة أراضيها .

- المرحلة الثانية : هي مرحلة الحركات الانفصالية والمطالبة بالحكم الذاتي نتيجة لتشجيع كل من الروس والبريطانيون – كل منطقة نفوذه – للاتجاهات الانفصالية والسياسية المناهضة للحكومة المركزية في طهران .

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما يسمى بالرغبة في تحقيق أهداف شخصية وتميزت بالصراع بين الجمهورية والمالكية في إيران : يمثل هذه المرحلة " رضا خان " (1925 – 1941) لكنه تبنى فكرة إقامة نظام جمهوري في إيران ليتمكن من إزاحة الدول التجارية ، وانقسمت إيران بين مؤيد ومعرض لها مما أدى إلى حدوث ثورة في البلاد .[1]

المرحلة الرابعة : عرفت إيران مرحلة انتقالية ابتداء من 1976-1977 إذ برزت على الساحة إستراتيجيتين :

1- الإستراتيجية الأولى : تتعلق بآية الله الخميني الذي يناضل منذ عدة سنوات للإطاحة بالنظام الملكي انطلاقا من مكان إقامته بالنجف .

2- الإستراتيجية الثانية : يقودها الشاه الذي يستند إلى الجيش والو.م.ا للحفاظ على نظام حكمه .

تحت ضغط الشعبي ومساندة مخابرات الو.م.أ يغادر الشاه البلاد ويعود آية الله الخميني ليضع أسس الجمهورية الإسلامية وينهي حكم الأسرة البهلوية .[2]

[1] - مصطفى شفيق علام ، مرجع سابق، ص 17
[2] - يحي داود عباس ، **" تاريخ الجمهورية في إيران "** ، مختارات إيرانية ، العدد 86 ، سبتمبر 2007 ،ص 42

2- التعريف الجيوسياسي لإيران .

إيران دولة آسيوية اسمها الرسمي " الجمهورية الإسلامية الإيرانية " وتعرف أيضا باسم بلاد فارس ، تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا . يحدها شمالا تركمنستان وأذربيجان وأرمينيا بحدود طولها 1740 كلم وبحر قزوين 630 كلم ، ومن الشرق أفغانستان 850 كلم ، والباكستان 830 كلم ، ومن الغرب العراق 1280 كلم وتركيا 470 كلم ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي (1880 كلم) ، تبلغ مساحة إيران 1.648 مليون كلم^2 .

ويمكن القول أن موقع إيران الجغرافي وأهميتها ومصالحها تجعلها طرفا أساسيا في أي تسوية لضمان الأمن والتوازن في الشرق الأوسط ، أي أن إيران تتمتع بموقع أتاح لها فرصة ممارسة سياسة إقليمية ذات تطلع قيادي .[1]

- اسمها المختصر الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، عاصمتها طهران .
- تاريخ قيام الجمهورية : 1501 م
- عيدها الوطني : 01 أبريل 1979 م
- الدستور : 3 ديسمبر 1979 م
- اللغة الرسمية : الفارسية ، تركمانية ، كردية ، اللورية ، الدبلوشية ، العربية .
- الديانة : الإسلام : 99 % - الشيعة 89 % ، السنة : 10 % ، زراد شتية ، يهودية مسيحية ، بهائية 1 %
- تطل على شبه المحيط الهندي والشرق الأوسط والخليج العربي .
- ثروتها الطبيعية : يمثل البترول الإيراني بالنسبة للإنتاج العالمي 7.9 % ويقدر بـ 9 % من الاحتياطات العالمية

[1] - ضاري سرحان الحمداني ، **سياسة إيران إتجاه دول الجوار** ، العربي للتوزيع والإشهار - 2012 ، ص :72

- الغاز : يقدر إنتاجه بـ 80 % مل م^3

- تسيطر على مضيق مرمز الذي يعتبر أهم ممر عالمي للنفط ، تعبره ما بين عشرين وثلاثين ناقلة نفط يوميا وهو ما يشكل 40 % من تجارة النفط العالمية ويعتبر المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج العربي عدا السعودية والإمارات .[1]

بات النظام الإيراني بما يحمله من مشاريع إمبراطورية و إقليمية تحت الضوء لكثير من المحللين و الدارسين لسبر أغواره و تحديد مساراته و فهم استراتيجياته و أهدافه كذلك لتعيين سلوكه في الماضي و الحاضر و المستقبل.

كما أن كثير من مجريات الأحداث في المنطقة و نظرا للدور الذي يلعبه النظام تتوقف كثيرا على مدى قوة و ضعف هذا النظام لذلك بات محتما دراسة عناصر القوة و الضعف في هذا النظام.

و من بين أدوات البحث في النظم السياسية و الدول: الجغرافيا السياسية

فالعناصر الطبيعية تشمل : الحدود البرية و البحرية - الموقع الجغرافي – التضاريس– المناخ – الموارد الطبيعية

أما العناصر البشرية فتتكون من :عدد السكان ومعدل النمو – التركيبة العرقية و المذهبية و غيرها.

و إذا أردنا تطبيق هذه النظريات على الدولة الإيرانية في عنصرين فقط هم الحدود و الموقع سنجد الآتي:

أولا الحدود البحرية و البرية:

الحدود البحرية :من الجنوب تمتد مياه البحار بدءًا من بحر الخليج العربي إلي بحر عمان و من هذا الطريق تتصل بالبحار و المحيطات و يمتد بحر قزوين في الحدود الشمالية.

و إيران بهذا الموقع تطل على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال بطول ما

[1] - حسن (ناصر) ، **معلومات أساسية حول إيران** " موقع www.ARSO.ORG ص 70

يقرب من 2500 كيلو متر كما تمتاز السواحل الإيرانية بعمق مياهها بمقارنتها بالسواحل الغربية في دول الخليج.

هذا الطول البحري الكبير جعل إيران في الموازين الإستراتيجية قوة بحرية كبيرة خاصة مع بناء النظام الإيراني عدة قواعد بحرية على طول هذه الشواطئ في بندر عباس و جزيرة خرج و غيرها .كما أن عمق الساحل يجعلها قادرة على بناء موانئ تتمتع بكفاءة عالية.

كما أن هذه القوة البحرية الناتجة عن امتداد السواحل الإيرانية جعلها تشرف على خطوط إمداد النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي.

أما في إطلالتها على بحر قزوين فمع نهاية الحرب الباردة اعتبرت الولايات المتحدة أن بحر قزوين يعد أحد أهم منطقتين للطاقة في العالم في القرن ال 21وأعطت له أهمية قصوى.

وكانت هذه النظرية الجغرافية السياسية سببًا في إعلاء قيمة موقع بحر قزوين وتنازع الدول المشاطئة له على تقسيم ثرواته فاعتبرت إيران نفسها لها كلمة مسموعة في تقاسم ثروات ذلك البحر.

أما الحدود الإيرانية البرية مع دول الجوار : تجاور إيران من الشمال تركمانستان و آذربيجان و من الحدود الشرقية تجاورها أفغانستان و باكستان و تقع تركيا و العراق في الناحية الغريبة[1].

بالنسبة للحدود الشمالية مع جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق و بالذات تركمانستان و آذربيجان فإن هذا الجوار جعلها ذات أهمية قصوى بالنسبة أولا لروسيا التي تعد هذه المنطقة امتداد استراتيجي لجنوبها و ذات أهمية أيضا لأمريكا التي تريد احتواء روسيا و إقامة قواعد لها في هذه المنطقة لسهولة السيطرة على ثرواتها.

أما الحدود مع أفغانستان و باكستان فهاتان الدولتان هما قلب المنطقة الإستراتيجية لجنوب آسيا حيث يدور صراع محتدم منذ سيطرة طالبان على المنطقة ثم سقوطها كما أن الصراع

[1] - ميشال نوفل ، " **إيران القيمة الاستراتيجية** " لبنان : شرق الأوسط ، العدد 49 ، فيفري 1996 ، ص : 8

و التنافس النووي الدائر بين باكستان و الهند في المنطقة يدخل إيران في قلب هذه المعمعة
.

بينما حدود إيران مع العراق و التداخل المذهبي و الديموغرافي مع شيعة العراق و الأكراد و مع التورط الأمريكي في المستنقع العراقي يجعل إيران في قلب هذا الصراع

ثانيا / الموقع الجغرافي:

من المعلوم أن دراسة الموقع لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين ارض الوحدة السياسية وبين معالم معينه أو مرتبطة بتحديدات فلكيه أو وصفيه وإنما الجغرافية السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي للـدولة شخصية خاصة ويـوجه سياستها باتجاهات معينه ويؤثر في قوتها وفـي الكيفية التـي تكون عليـها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي و لا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثـير من القـرارات السياسـية والاقتصادية وحتـى العسكرية منـها التي تـتخذها الدولـة وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير مـن الدول وذلك بإدخالها في حروب مع دول أخـرى وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الحاجزة التي تقع بين دول متصارعة وقد يكون ذلك الموقع نعمة على الدول التي يكون موردها الوحيد أساس بقائها.

و إيران تحتل موقعا جغرافيا هاما من عدة زوايا:

الأولى : إطلالها على منطقة الخليج العربي الذي يقول عنه الخبراء لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها ،لكان هناك سبب جيد للقول بان المركز هو الخليج العربي،فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره.

الثانية : تقع إيران في قلب المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة و الذي طرح نظريته نيقولاي سبيكمان والتي اعتبر السيطرة عليها يسيطر على أورآسيا وبالتالي يسيطر على العالم، ونلاحظ أن حافة اليابس هي قوس الأزمات عند بريجنسكي وهي العالم العربي

الإسلامي وتسمية الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير، والذي لا زال يشكل السيطرة علية نقطة السيطرة على العالم.

الثالثة: تقترب إيران من نقطة الارتكاز الجغرافي حيث يعتبر الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر أول من نبه إلى أهميتها في محاضرته في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في يناير 1904 و لقد وضع إصبعه على شرق أوروبا نقطة الارتكاز الجغرافي والتي أطلق عليها عام 1919 قلب اليابس في أورآسيا، التي كان الاتحاد السوفيتي يسيطر عليها، وطرح نظريته المشهورة التي أثرت في الفكر الإستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين وحتى الآن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس ومن يسيطر على قلب اليابس يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم ويقصد ماكندر بجزيرة العالم القديم أسيا وأوروبا وأفريقيا، ولقد فهم نابليون أهمية قلب اليابس قبل ماكندر عندما توجه إلى روسيا وكذلك تأثر قيصر ألمانيا وليم الثاني وهتلر وموسوليني بأهمية قلب اليابس للسيطرة على أوروبا والعالم[1].

3- تطور النظام السياسي الإيراني

عرفت إيران نظما متباينة من الحكم وأشكالا مختلفة من العهود تطورت مع تطور الزمن وتعاقبه ، فمنذ مئات السنين وإيران تأخذ بنظام بلغ شأنا مرموقا من التنظيم والتطور فقبل عام 1906 كانت الأمة الإيرانية لا تعرف الحكم الدستوري وإنما أحكاما ديكتاتورية مطلقة .

وعرف النظام السياسي الإيراني مرحلتين مختلفتين :

1- مرحلة ما قبل الثورة : مرحلة الشاه

الشاه أي الملك هو الحاكم المستبد في البلاد وبيده جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وصلاحياته في هذا الصدد واسعة ومطلقة ، وليس هناك قواعد دستورية تحدد الصلاحيات ، كما أن من يعترض على أعمال الملك يعرض نفسه للموت .

[1] - ميشال نوفل ، مرجع سابق ، ص : 9

في عهد محمد رضا الشاه قام الشاه بتتويج نفسه إمبراطورا على إيران وقد أطلق على نفسه لقب " أريا مهر " أي "نور الربين " [1]

I – السلطة التنفيذية :

أولا : الملك :

إن نظام الحكم في إيران ما قبل الثورة يعتمد على الملكية ، وهي وراثية وفقا لمن نصت عليه المادة 36 التي أقرت باستمرار الملكية في أسرة الشاه .

صلاحيات الشاه : يعتبر الشاه في إيران رئيس الدولة الأعلى وهو الذي يقوم بتمثيلها في الداخل والخارج ومنحه الدستور صلاحيات واسعة أهمها :

- تعيين الوزراء وإقالتهم – قيادة الجيش وإعلان الحرب – عقد المعاهدات الدولية – حل البرلمان – إصدار قرارات الملكية – تعيين أعضاء مجلس الشيوخ بالإضافة إلى هذه الصلاحيات فقد كان الشاه هو النظام .

واستمد الشاه الشرعية السياسية من القومية الفارسية .

ثانيا:مجلس الوزراء :

الملك هو الذي يختار الوزراء ، وله حق إقالتهم ،أما صلاحيات مجلس الوزراء فيختص بالسياسة العامة للدولة ويناقش التقارير والاقتراحات .

السلطة التشريعية : لم تكن السلطة التشريعية في ايران من حق هيئة واحدة من هيئات الحكم وإنما يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب .[2]

بحيث لا يصدر قانونا إلا إذا اقره البرلمان وصادق عليه الملك .

وقد اخذ الدستور الإيراني بنظام المجلسين وذالك منعا للاستبداد السلطة التشريعية.

- مجلس الشيوخ : كان يتألف من 60 عضوا ، ثلاثون يختارهم الملك ، 15 من أهالي طهران والباقي من المدن الأخرى .

- مجلس النواب : يصل عدد أعضائه إلى 200 عضو .

تتلخص وظائفه في : وضع القوانين ، التصويت على الميزانية ، انتخاب ولي العهد .....

[1] - يحي داوود عباس " **تاريخ الجمهورية في إيران** " – مجلة الراصد المتحصل عليه من موقع : WWW.ARSO. ORG

[2] - يحي داود عباس ،مرجع سابق

- في عهد الشاه تحول البرلمان لمجرد منفذ لقرارات ورغبات الشاه دون ممارسة لأي نوع من أنواع الرقابة .

لذا فقد كانت سمة النظام السياسي الرئيسية الفساد السياسي والقهر والقمع ، فقد تميز حكم الشاه بالطابع الاستبدادي حيث عمل على التركيز السلطة كلها بيده ، وتمثل ذلك في تجاوزه لسلطاته الدستورية

وبالتالي فإن النظام السياسي في إيران قبل الثورة كان نظاما استبداديا دكتاتوريا ، قضى على فرص المشاركة الشعبية التي كان يتطلع إليها الشعب ، حيث أبتدع الشاه هيكل سياسية وهمية لم تسهم سوى في زيادة حدة التخلف السياسي لدى الشعب الإيراني .[1]

2- مرحلة ما بعد الثورة :

لقد سعت النخبة السياسية الجديدة المكونة للدولة الجديدة في إيران في 1980 لوضع تصورها حول الدولة والمرتبط بسيطرة رجل الدين على مفاصل الدولة المركزية ، وذلك بشكل تكامل مع انتهاء عقد الثمانينات من القرن العشرين . وسيطرت رجل الدين ربما لا يجب وضعها في إطار مفهوم " الإسلام السياسي " الذي تم تصنيع مصطلحه في إطار المواجهة بين ظاهرة التغريب والاستعمار في القرن الثامن عشر وما بعده ، ذلك أن الساسة في المدرسة الشيعية الأثناعشرية الركيزة الأساس في بناء المذهب وحشد أتباعه ، فالإمامة وفكر تولي قيادة المجتمع هي برمتها سياسية بامتياز . الأمر المهم في هذا السياق هو تبلور فكرة التقليد في المجتمع الإيراني الشيعي منذ العصر العصر الصفوي ، الأمر الذي ساعد رجال الدين في عصر الجمهورية على بسط نفوذهم في المجتمع الإيراني . فرجل الدين يستمد سلطته السياسية التي عززتها الجمهورية الإسلامية من أولائك المقلدين والذين يكون منهم خارج حدود الجمهورية الإسلامية في إيران .

ولقد زاد قوة رجل الدين في تعزيز الدستور الإيراني للسلطة رجال الدين الجمعية عبر خلق المؤسسات التي تقوي من نفوذهم.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ، فالمنصب الذي وضعه الدستور في أعلى هرم السلطة و القيادة جعله غير مقيد من حيث

[1]- راشد الغنوشي " **مباديء الحكم والسلطة في الإسلام** " المتحصل عليه من الموقع WWW.ALJAREERA .NET

الصلاحيات،ويكاد يتمدد في كل مؤسسات المجتمع والدولة عبر الممثلين له .هذا المنصب جعل مراقبا من قبل مجلس خبراء القيادة الذي لا يحوي إلا رجال الدين ،وهو المؤسسة الوحيدة التي تمتلك حق الرقابة على المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران ، تمتلك تعيين مرشد آخر في حالة الوفاة أو عدم القيام المرشد بأعماله لأسباب المرض او العجز .كل هذه الإجراءات جعلت مؤسسات رجال الدين أشبه بطبقة نبلاء هي من تمتلك الكلمة الأولى و الأخيرة فيما يتعلق بمنصب ولي الفقيه أو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية .

لقد ظهر جليا بعد العام 1984 "جمهورية رجل الدين" أكثر صلابة من ما كان عليه الأمر في مطلع الثمانينات. فجمهورية رجل الدين انتقلت أشواطا متقدمة في تحكيم دورها في قيادة المجتمع كما أحكمت من قبل يدها على قيادة الدولة. كانت الخطوات تتسارع باتجاه فرض الهوية الجديدة للدولة على المجتمع بل و الأفراد بما في ذالك الحيز الخاص لحياة الناس .

في هذا السياق جاءت فكرة فرض الحجاب على المرأة في إيران كما بدأت الدولة بتصنيف كل من يناقض ثقافة الدولة الجديدة بأعداء ،وقد كانفي ذالك يشمل محاربة الموسيقى والأعمال التلفزيونية والاختلاط في التعليم .وقد مثل منع الاختلاط في التعليم تحديا كبيرا لتحقيقه ، فالتكلفة الاقتصادية كانت باهضة لجعل حيز خاص للطالبات وأخر للبنين ولم يجد النظام التعليمي من قبول فكرة قاعة الدرس المختلطة التي يجلس فيها الذكور في المقدمة والإناث في الخلف لكن هذا لم يكن نهاية الحكاية ، بل تبعه مجموعة من المحددات حول اللباس المسموح به في الجامعة يشمل الألوان وتفاصيل دقيقة تتعلق بحضور الطالب والطالبة في الحيز العام في الجامعة .بالطبع تبع ذالك ما سمي بالثورة الثقافية التي ركزت على التخصصات والمواد التعليمية ومدى تطابقها مع المحددات الجديدة للنظام السياسي الجديد .

ربما نجحت إيران في تقديم وجها إسلاميا للنظام مقارنة مع النظام السياسي السابق "الملكي العلماني "وربما نجحت أيضا في الترويج لكل ما يساعد في رسم ذالك الوجه من إجراءات على مستوى المجتمع لكن ما لم يتم انجازه هو تقديم تصور مبني على حضور الإسلام يتعلق بالأبعاد الاقتصادية أو ما يسمى الاقتصاد الإسلامي ،وكذالك أدلة حول فكرة التجديد في مثل هذه المجتمعات .لقد تجربة الجمهورية الإسلامية متأثرة بتاريخ المذهب وعلاقاته

بالسياسة ،الأمر الذي جعلها أسيرة التاريخ فيما يتعلق بالإبقاء على مصادر السلطة ،مترددة مثل كل الأنظمة السياسية في مواجهة الإصلاح والتجديد .معضلة تلقي بظلالها على الإسلام وتضيف المزيد من الأسئلة حول مدى القدرة في التجديد عندما يتعلق الأمر بالدين ؟.

المطلب الثاني : المؤسسات الرسمية

أولا- السلطات العامة :

لا يمكن فهم النظام السياسي للجمهورية الإيرانية من غير الرجوع إلى السياقات العامة التي اندلعت من خلالها الثورة الإيرانية عام 1979 ، والتي بدورها أسست لنظام سياسي متميز في شكله ومضمونه ، حيث أن الثورة الإسلامية في إيران اتخذت مسارا مغايرا عن النموذج الثوري الذي كان سائدا في العالم الثالث آنذاك .

حيث أن الثورة الإيرانية كانت نابعة من عمق المجتمع الإيراني والديني ومتجهة بمشروع معد مسبقا إلى إحلال نظام إسلامي يقوم على نظرية الولي الفقيه التي تعتبر المظهر الأكثر تطورا في بنية العقل السياسي الشيعي .[1]

يرتكز النظام السياسي في إيران منذ ثورة 1979 على عدد من المؤسسات الحاكمة المتداخلة على مستوى النفوذ والصلاحيات ، وبعض هذه المؤسسات فريدة من نوعها وغير تقليدية في الأنظمة السياسية المعاصرة ، لكنها مرتبطة أساسا بطابع الحكم الديني في الدولة.

وتتشكل بعض هذه الهيئات والمؤسسات الحاكمة عبر أدوات ديمقراطية من خلال الانتخاب ومنها مجلس الشوري ومجلس الخبراء ورئيس الجمهورية وأخرى عبر التعيين ، ولكن سلطات المرشد تبقى في النهاية هي المهيمنة .

[1] - محسن كديفو ، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي** : بحوث في ولاية الفقيه : تر: دار الجديد ، ط4 ، بيروت 2000 ، ص : 13

1 : المؤسسات السياسية الرسمية :

أ- المرشد الأعلى أو الولي الفقيه (منتخب) :

هو أعلى سلطة ومقام في الدولة وصاحب القرار الفعلي ، ويأتي ذلك على ولاية الفقيه العادل التي نص عليها الدستور في الفصل الخامس ، وهي نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران [1]

إذ يعد منصبا أحدثه الخميني بعد انتصار الثورة الإيرانية ، حيث من يشغره بنيابة المهدي حتى خروجه آخر الزمان ، مهامه الدينية هي الإفتاء والبث في الأحكام ، أما سياسيا فلديه كافة الصلاحيات الدستورية التي تخوله تخطي وتعطيل كافة المناصب والقرارات الرسمية عدا قرار عزله الصادر عن المجلس الخبراء .

- يتم انتخاب المرشد الأعلى من مجلس الخبراء .
- تمتد ولايته مدى الحياة نظريا وفقا للمادة 111 من الدستور .
- يحق للمجلس عزله إذا ثبت عجزه عن أداء وظائفه القانونية .

يحدد الدستور مسؤوليات وصلاحيات المرشد كالآتي :

- تنصيب وعزل واستقالة كل من :
  - فقهاء مجلس صيانة الدستور
  - رئيس السلطة القضائية
  - رئيس أركان القيادة المشتركة
  - القائد العام لقيادة الحرس الشورى
  - القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

[1]- محسن كديفر ، مرجع سابق ، ص : 14

- تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث
- المصادقة على تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب .[1]
- تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية والإشراف على تنفيذ السياسات العامة.
- تعيين ستة أعضاء ستة من مجلس خبراء القيادة المكون من 12 فردا.
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- قيادة القوات المسلحة
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
- عزل رئيس الجمهورية.
- العفو العام وإلغاء عقوبات الإعدام.

2- رئيس الجمهورية :

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة في البلاد بعد مقام المرشد الأعلى. ينتخب لفترتين كحد أقصى ، مدة الواحدة أربعة أعوام .فهو صاحب المسؤولية عن تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، إلا فيما يتعلق بمسؤوليات المرشد الأعلى.

حرية حركته تقييدها مجموعة من الأجهزة الغير منتخبة ، يسيطر عليها رجال الدين أهمها مجلس صيانة الدستور .

يتولى الرئيس مسؤولية تسيير الأمور اليومية لشؤون البلاد ، بالإضافة إلى ترؤسه مجلس الأمن الذي يتولى تنسيق السياسة الدفاعية والأمنية ، ويمكن للرئيس التوقيع على اتفاقيات مع حكومات أجنبية والموافقة على تعيين السفراء ، ويعاونه مجلس الوزراء (ألغي منصب رئيس الوزراء بمقتضى تعديل 1989 [2] .

السلطة التشريعية :

المجلس الشورى : (البرلمان) :

---

[1] - سيد أحمد ولد أحمد سالم ." **الولي الفقيه ...الدور والصلاحيات** WWW.JAZEERA.NET.

[2] - سيد أحمد ولد أحمد سالم ، مرجع سابق

هو مجلس تشريعي ورقابي يتألف من 290 مقعدا ، مدة دورته البرلمانية أربعة أعوام .

يملك المجلس سلطات :

- سن القوانين في إطار الدستور
- استدعاء واستجواب الوزراء والرئيس
- منح الثقة للحكومة وطرحها عنها
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية،
- منح الحقوق الخاصة بإقامة قواعد عسكرية،
- الموافقة على إعلان حالة الطوارئ في البلاد،
- الموافقة على القروض ودراسة الموازنة السنوية وإجازتها،
- عزل رئيس الجمهورية ووزرائه .

ولكنه يبقى خاضعا لرقابة مجلس صيانة الدستور .

2)- مجلس الخبراء :

هيئة دينية تأسست عام 1982، تتركب من 88 عضوا يتم انتخابهم لمدة 8 سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر .

عين أول مجلس خبراء عام 1979 بأمر من الخميني لمراجعة مسودات الدستور تجهيزا لطرحه لاستفتاء شعبي ، ارتفع عدد أعضائه عام 1982 إلى 83 عضوا ليعكس عدد السكان ، وغالبية أعضائه من رجال الدين .[1]

[1] - النبالي عبد الله ، **الحياة السياسية في إيران** ، عام 2003 ، ص 7 ، ص 10

يجتمع أعضائه في دورة عادية مرة واحدة لكل سنة . ويتولى المجلس وفقا للمادة 107 من الدستور غختيار المرشد وتحديد صلاحياته ومتابعة قيامه بمهامه وعزله (وفقا للمادة 111)، إذ رأى أنه انحرف عن المسار الدستوري أو افتقد لأي من الشروط اللازمة

ونادرا ما يتدخل المجلس في الشؤون السياسية في البلاد ، إذ أنه مختص بالحفاظ على تطبيق أسس وأركان نظام ولاية الفقيه .

3- مجلس صيانة الدستور :

أحد أفرع السلطة التشريعية وأقواها لما يتمتع به من حق نقض القوانين الصادرة عن البرلمان إذا تنافت مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أو مبادئ الثورة الإيرانية وفق المادة 98 من الدستور. يعين المرشد الأعلى نصف أعضائه المكونين من 12 فرداً فيما يعين رئيس السلطة القضائية نصفها الآخر، علماً أنه رئيس السلطة القضائية يرشحه رئيس الجمهورية ويصادق على تعيينه المرشد الأعلى.

- يرشحه رئيس الجمهورية ويصادق على تعيينه المرشد الأعلى .

- يقوم المجلس بالمهام التالية :

- مراقبة مطابقة القوانين التي يجيزها المجلس الثوري .
- فحص أوراق المرشحين الراغبين في خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ويصادق على نتائجها .
- تفسر مبادئ الدستور
- الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة وانتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات المجلس الشورى وعلى الاستفتاءات العامة
- فض النزاعات بين صيانة الدستور ومجلس الشورى .

4- مجمع تشخيص مصلحة النظام (غير منتخب)

5- مجلس الأمن القومي (غير منتخب)

6- مجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية .[1]

3- السلطة القضائية (غير منتخب) :

لا تخرج السلطة القضائية عن السياق العام لآلية الحكم في إيران وتبعيتها المباشرة للولي الفقيه، ومهمة السلطة القضائية بحسب الدستور إحقاق العدالة، ويرأسها شخص مجتهد وعادل ومطلع على الأمور القضائية يعينه المرشد الأعلى لمدة خمس سنوات. وتطبّق السلطة القضائية الأحكام الشرعية وفق المذهب الشيعي الجعفري، وتمّ ذلك في سنة 1984 بعد إلغاء كافة القوانين الوضعية السابقة انسجاماً مع المرسوم الذي أصدره الخميني عام 1982.

صلاحيات رئيس السلطة القضائية:

- تنصيب وعزل القضاة،
- نقل وتحديد وظائف وترفيع القضاة،
- تشكيل المحكمة العليا للبلاد
- الإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم وتوحيد المسيرة القضائية وأدائها لمسؤولياتها القضائية.[2]

ثانياً: المؤسسة العسكرية.

تتسم المؤسسة العسكرية بثنائية مؤسسات الدولة المتمثلة بالجيش الإيراني، ومؤسسات الثورة المتمثلة بالحرس الثوري.

1- الجيش الإيراني :

[1] - نصيب عتيقة ، " **النظام السياسي في إيران** " مذكرة ماجيستر (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2008،207) ص 63

[2] - نصيب عتيقة ، مرجع سابق .ص 64

يعتبر الجيش الإيراني أو" Artesh العسكرية التقليدية لإيران" وجزء من القوات المسلحة لجمهورية إيران الإسلامية. ومهمة الجيش حماية وحدة أراضي الدولة الإيرانية من التهديدات الخارجية والداخلية.

اعتبر الجيش الإيراني ما قبل اندلاع الثورة الإسلامية الطفل المدلّل للولايات المتحدة في المنطقة، حيث قامت الحكومات الأمريكية المتتالية بدعمه وتسليحه بأحدث التقنيات لمواجهة خطر تمدد الاتحاد السوفيتي في بحر قزوين وللحدّ من الطموحات القومية العربية في المشرق العربي. اعتمد الشاه على الجيش الإيراني في توطيد أركان وحكمه وفي قمع معارضيه، ولقد ارتكب الضباط الإيرانيين في هذا الصدد العديد من الجرائم بحق المدنيين مما أورث كرهاً بين شرائح واسعة من الشعب. شهد الجيش الإيراني أبان انتصار الثورة الإسلامية انشقاق 60٪ من عناصره، ولقد سعت حكومة الخميني لتعزيز قوتها على الصعيد الداخلي من خلال شن عملية تطهير الجيش من الضباط على صلة وثيقة مع أسرة بهلوي. وعلى الرغم من نجاح الثورة في تطهير الجيش وفي تطويعه بشكل كامل لخدمة النظام الجديد، لم يحظَ الجيش بدرجة الاهتمام بنظيره الثوري (الحرس الثوري)، وينعكس ذلك بشكل واضح في ميزانيته التي تبلغ ثلث ميزانية الحرس الثوري.

ينقسم الجيش الإيراني إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي: القوات البرية، البحرية، والجوية، ويبلغ عدد المجندين فيه 420 ألف مجند.

2- الحرس الثوري :

تأسست قوات الحرس الثوري عقب الثورة في 5 مايو/ أيار عام 1979 بهدف حماية الثورة ومكتسباتها. وتفصّل المادة 150 من الدستور مهام الحرس كالتالي: يحافظ حرس الثورة الإسلامية الإيرانية على منجزات ودور الثورة وفي نطاق واجبات هذه الهيئة، ومجالات مسؤوليتها يوازي الواجبات التي تقع على القوات المسلحة الأخرى التي يحددها القانون، مع التركيز على التعاون الأخوي والانسجام فيما بينها. وتكمن أهمية الحرس

الثوري في بنائه العقائدي القائم على الطاعة العمياء للمرشد الأعلى، ويقوم الأخير بتعيين كوادره الإدارية والقيادية حسب معيار الولاء والوفاء له[1].

ساعدت قوات الحرس الثوري جبهة الخميني في صراعه ضد حلفائه الثوريين، كجماعة مجاهدي خلق، كما عملت كثقل مضاد للمؤسسة العسكرية النظامية الموالية للشاه. وبعد زوال الأسباب الداعية لإنشاء الحرس شكّل الخميني لجنة بهدف دمج الحرس بمؤسسات الجيش، ولكن لم يتسنّ متابعة أعمال اللجنة إلى وفاة الخميني. وقام علي خامنئي إثر تعيينه بمنصب المرشد الأعلى للثورة بحلّ اللجنة للحفاظ على حليف ونصير قوي على الصعيد الداخلي. والجدير بالذكر أن رفسنجاني كان أكبر المساندين لعمل اللجنة التي كانت ستقضي إلى تحويل الحرس إلى جيش محترف، وإلغاء الثنائية الموجودة بينه وبين الجيش، وبالتالي ترسيخ دور مؤسسات الدولة على حساب مؤسسات الثورة.

يعتبر الحرس الثوري الإيراني الذراع الأقوى لصناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية، ولقد مكنه دوره في تصدير الثورة الإيرانية من تأكيد مكانته وأهميته في الأمن القومي الإيراني. وتحظى وزارة الخارجية باهتمام خاص لدى الحرس الثوري، لكونها أحد أهم مراكز صنع قرار السياسة الخارجية. وقد كان لبعض مسؤولي الخارجية الإيرانية من المحسوبين على الحرس الثوري بصمات واضحة فيما آلت إليه علاقات إيران الخارجية.

يقارب عدد قوات الحرس الثوري الإيراني حوالي 125 ألف مجند و90 ألف متطوع و300 ألف احتياطي، وينفذون مهماتهم في أسلحة البر والجو، ويمتلكون أسلحة نوعية وحديثة، ويتكون من خمس فيالق أو وحدات رئيسية، يرأسها حالياً مجتمعةً اللواء محمد على جعفري، وهي:

أ. قوات التعبئة (الباسيج) :

أسست قوات الباسيج إثر انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1980 تلبية لنداء الخميني لإنشاء جيش الـ 20 مليون رجل. تتميز الباسيج بكونها الجهاز الأساس لاستقطاب الشباب وتجنيدهم في خدمة المرشد الأعلى ومؤسسات الثورة، ويحظى المنتسبين إليها

[1] - معين عبد الحكيم ، **صناعة القرار السياسي الإيراني** ، مجلة الوحدة الإسلامية ، العدد 148 ، 2014 ، ص77

بامتيازات خاصة على مستوى مؤسسات الدولة. تضم الباسيج 90 ألف متطوع، و300 ألف مجند احتياطي، وتنشط في تجنيد أعداد أكبر أبان الحرب ليصل عدد المتطوعين فيها للملايين، ويقودها حالياً اللواء محمد رضا نقدي (عراقي المولد)[1]

تساهم الباسيج في ضبط الأمن الداخلي من خلال تسيير دوريات في المدن بالإضافة إلى قيامها بمهام شرطة الآداب، ولقد تمّ استدعاها النظام في عدّة مناسبات لقمع المعارضة، كان أحدثها أثناء أحداث 2009، إثر انتصار أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية.

لا يقتصر نشاط الباسيج على الصعيد الداخلي، بل لها نشاطات خارج البلاد خصوصاً في تجنيد الأجانب المليشياوية، فلقد تدخلت على سبيل المثال لا الحصر في تشكيل قوات محلية في العراق بدعوى حماية المراقد، وكذلك في سورية حيث أرسل عشرات آلاف الشيعة الأفغان الهزارة للدفاع عن نظام الأسد.

ب. فيلق القدس:

تعتبر قوات فيلق القدس بمثابة القوات الخاصة للحرس الثوري، وهي الجهة الرئيسية المسؤولة عن العمليات العسكرية خارج حدود البلاد. تولى اللواء قاسم سليماني قيادة الفيلق في العام 2011 وينوبه حسين همداني، وعدد المنجدين فيه 5000 وفق مصادرٍ إعلامية.

أُنشِئ فيلق القدس في حرب الخليج الأولى لمواجهة العراق، ونشط لاحقاً في تدريب وتسليح المليشيات المناوئة لأعداء النظام الإيراني إقليمياً ودولياً، وقد دعم الفيلق عبد العلي مزاري رئيس حزب الوحدة الشيعي ضد حكومة محمد نجيب الله في أفغانستان، والتحالف الشمالي بقيادة أحمد شاه مسعود ضد حركة طالبان، وطالبان والقاعدة لاحقاً ضد الغزو الأمريكي، كما لها علاقات شبه رسمية مع كل من حزب الله اللبناني، وحماس والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ينقسم الفيلق إلى عدّة وحدات جميعها ينشط خارج إيران، أشهرها الوحدة 400، وهي وحدة العمليات الخاصة يقودها حامد عبد الإله، والوحدة 190 اللوجستية المسؤولية عن تسليح أذرع الحرس الثوري في العالم ويقودها بهنام شهرياري[1].

[1] - معين عبد الحكيم ، مرجع سابق ،ص : 78

المطلب الثالث : المؤسسات الغير رسمية

1- الأحزاب :

عرفت إيران التنظيمات الحزبية قبل قيام الثورة ،ففي عهد نظام الشاه واجهت التنظيمات الحزبية الدينية و القومية و الهاركسية معارضة شديدة اضطرتها للعمل السري تحت وطأة القمع ،لم يختلف الوضع كثيرا بعد الثورة ،فمنذ إزاحة التيار اليبرالي رسميا ،فشلت بقية الأحزاب غير دينية للوصول الى البرلمان ، من السهل ملاحظة التيارات السياسية داخل معظم مؤسسات صنع القرار و المجتمع المدني والشارع الايراني ،لكن من الصعب بلورة حدود فاصلة بينها ،فجميعها ذات توجه ديني ويعتمد بعض المحللين انه لا يوجد في إيران أحزاب سياسية كما في الدول المتقدمة ، لكن يوجد اجنحة او تيارات سياسية، لان معصمها ذات اتجاهات تنافس داخل بناء سياسي واحد ، وخرجت من عباءة الإيمان بولاية الفقيه مما ساهم في صعوبة إيجاد حلول فاصلة جازمة الا انه يمكن الحديث عن تيارات أساسية مؤثرة هي :

أ – التيار الأصولي المحافظ :

يلتزم هذا التيار بولاية الفقيه المطلقة، و يطالبون بتدخل اكبر رجال الدين في السياسة، ويقاومون تيارات إصلاحية أخرى . الأصولي في إيران مقرب جدا بشدة من مؤسسة المرشد الأعلى. يضم هذا التيار سبعة أحزاب مثلا حزب الجمهورية الإسلامية المؤتلفة الإسلامية.

يتخذ التيار موقفا مناهضا للولايات المتحدة الأمريكية ويؤمن بوجود مؤامرة لإسقاط الثورة الإيرانية .

يسيطر على أزحام الأمور داخل أجهزة الدولة.

[1] - معين عبد الحكيم ، مرجع سابق .ص : 79

ب- التيار الإصلاحي :

يلتزم هذا التيار أيضا بولاية الفقيه إلا انه ينادي بدور اقل لرجال الدين في النظام السياسي ، بعض منظري هذا التيار لا يؤمنون بولاية الفقيه .التيار الإصلاحي هواء امتداد لتيار اليسار في ثمانينات القرن الماضي شهد هذا التيار تحولا جذريا ، بينما كان ينادي بتدخل الدولة في اقتصاد ، أصبح اليوم يدافع عن الاقتصاد الحر.

ج- التيار المعتدل :

يعتبر ممثلة الأهم هامشي فسنجاني رفيق الإمام الخميني ، يدعوا هذا التيار إلى إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار لبرلة الاقتصاد

2- المجتمع المدني :

هو متنوع وقوي ونابض ومتشابك

أ- التنوع : عن كل ألوان الطيف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الدينية الجمع بين الديمقراطية و التسلطية

ذكي : لا يصل في صدامة مع السلطة إلى نقطة إلا عودة فهو يطور آليات تمكنه من البقاء و الاستمرار .

قوي : يؤثر في صنع القرار ويشكل اتجاهاته

نابض : انتقاله قوى هذا المجتمع من مربع إلى أخر

متشابك : تمتد خطوط الاتصال بين قواه ومؤسساته مرتكزاته .

ا- القوى الدينية : قوى المال التنظيمات شبه الحزبية ، الصحافة ، الحركات الطلابية ، والمرأة .[1]

[1] - شفيق الشقير " **السياسة في إيران بناء الثورة والمعرضة** " ، قسم البحوث والدراسات ، الجزيرة المتحصل عليه من JAZERA.NET

1- الدينية :

أ- مؤسسة الحوزة : هي مكان لطلاب التعليم الديني يتدرجون من ثقة الإسلام ، حجة الإسلام والمسلمين ، آية الله العظمى .

ب- الأمانة العامة لأمة الجمعة والجماعات :

II- القوى الاقتصادية :

أ- البازار : يسيطرون على 75% من تجارة داخلية وحوالي ½ من الواردات .

ب- المؤسسات الخيرية : مؤسسة المستضعفين الشهيد ، مؤسسة الإمام رضا .

3- الصحافة :

لها دور كبير وتأثير في قوى صنع القرار الإيراني ويكمن التمييز باتجاهين

1. ينسب إلى التيار التشدد : صحف جمهوري إسلامي كيهان ورسالت .
2. نسب غلى التيار الاعتدال والإصلاح : جاءت مع خاتمي مثل صحيفة أمروز وآهنو.

الحركات الطلابية :

قادت العديد من المظاهرات الرسمية التي أدت إلى اتخاذ قرارات مصيرية إذ لها تأثير كبير على صانع القرار فهم من حسموا نتائج انتخابات 1997 م لصالح خاتمي أمام نظيره علي أكبر نوري ، بالإضافة إلى أنهم ساهموا في نجاح الثورة الإسلامية في إيران .

المرأة: أحدث الخميني عدة تعديلات قد نشطت من خلال اتجاهين :

1- عن طريق تنظيمات نسائية حكومية تتمثل في مكتب الشؤون النسائية الملحق برئاسة الجمهورية لجميع المعلومات واتخاذ القرار في قانون المرأة .

2- غير حكومية مثل رابطة السيدة زينب بعمل المرأة بالمنازل (تأسست بالإتحاد مع البازار) [1]

3- وسائل الإعلام:

يمثل الإعلام الإيراني مسرحا للصراعات السياسية المستعملة في البلاد من أجل السلطة والنفوذ .

تسيطر الدولة على وسائل الإعلام التي تبث داخل إيران وتعكس وسائل الإعلام هذه فكر النظام ولكن يمكن العثور على طيف أوسع من الآراء في الإنترنت والصحافة المطبوعة.

ودأبت السلطات على إغلاق العديد من المؤسسات الإعلامية المؤيدة للتيار الإصلاحي ، وسجن كتابها ورؤساء تحريرها .

يصف العديد من الناشطين في مجال حرية الإعلام إيران بأنها أكبر 5 سجون في العالم للصحفيين .

تعرضت الصحافة في إيران للعديد من الهجمات ، ولعل أبرزها الحملة التي حصلت ما بين 7 و 11 أغسطس 1979، عندما شن الخميني هجمة على معظم صحف البلاد وأمر بتأسيس قوات لتوطيد السيطرة على الصحافة ، كما قام بحظر مجموعة من " الصحف الغير إسلامية " بموجب قانون جديد للصحافة في البلاد بحظر " الثورة المضادة".

على الرغم من الحظر المفروض على مجموعة كبيرة من القنوات الفضائية ، إلا أن الشعب الإيراني يستقبل من خلال الأطباق المثبتة في أسطح المنازل قنوات أخرى (غالبيتها فارسية) بما في ذلك صوت أمريكا ، كما يستقبل قنوات تهتم ببث مواضيع سياسية وترفيهية ، وقد تبين أن 30 % من الإيرانيين يشاهدون التلفزيون الكبلي ، بينما المراقبون يؤكدون على أن الأرقام من المرجح أن تكون أعلى من ذلك .

[1] - شفيق الشقير : مرجع سابق .

هناك عدد من قنوات الراديو التي تعمل على الموجات القصيرة والتي يمكن إلتقاطها في إيران ، إلا أن عملها غير مصرح به ، لذلك تواجه أحيانا بعض التشويش من قبل الحكومة الإيرانية بسبب طبيعة البرامج المثيرة للجدل التي تقدمها ، ومن بين هذه القنوات هناك صوت إسرائيل الذي يستطيع الإيرانيون الاستماع له لكن بطريقة غير مشروعة ، حيث يتم طلب رقم سري في أوربا ثم يحول الرقم مباشرة نحو أستوديو القناة في إسرائيل ، وكل هذا من أجل حماية المستمعين من الاضطهاد والعقاب بتهمة التواصل مع دولة عدو .

في آذار / مارس 2009 ، تم منع عرض رسوم العم بورانغ الذي كان يحظى بشعبية كبيرة خاصة في وسط الأطفال ، وكانت تقدر عدد مشاهدات اليوم بالملايين ، حيث أن كل طفل إيراني يشاهده ثلاث مرات في الأسبوع ، وأما عن سبب المنع والحظر فهو بث حلقة سمى فيها أحد أبطال الرسوم قدره بمحمود أحمد نجاد .

وفي أيول / سبتمبر 2017 ، أدانت مراسلون بلا حدود النظام القضائي الإيراني والمخابرات بسبب محاولاتهما الضغط على الصحفيين الإيرانيين في الخارج من خلال سجن وتعذيب أسرهم في الداخل وذلك بهدف خلق تأثير فارسي في أقسام اللغات في وسائل الإعلام الدولية مثل بي بي سي الفارسية والخدمات الموالية لها .

المبحث الثاني : مؤسسات صنع القرار والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي تفاعل عدة مؤسسات رسمية وكذلك عدة عوامل داخلية وخارجية .

ومن المؤسسات الرسمية المسؤولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية الإيرانية يمكننا أن نذكر :

1- الدستور

2- القائد أو المرشد (مجمع تشخيص مصلحة النظام ، مجلس الخبراء)

3- مجلس الشورى الإسلامي (مجس صيانة الدستور) .

4- الحكومة أو السلطة التنفيذية والتي تتكون من (مجلس الوزراء ، رئاسة الجمهورية ومجلس الأمن الوطني).

5- وزارة الخارجية .[1]

تتميز السياسة الخارجية في جميع الأنظمة السياسية لاسيما المحنكة منها والقوية بان لها قنوات محددة ومحدودة لاتخاذ القرار بشأنها ، وبعبارة أخرى إن نفرا قليلا من المسؤولين والمصادر المختصة هم فقط الذين يملكون الإمكانية في رسم السياسة الخارجية واتخاذ القرار بشأنها ، لذا نرى بقية المسؤولين وأيضا المصادر الأخرى في الحكومات الأجنبية ينظمون أعمالهم طبقا لما يعلنه هؤلاء المختصون في السياسة الخارجية لبلادهم .

وثمة فروقات أخرى بين البيان الرسمي الصادر عن مسؤولين مؤثرين في السياسة الخارجية حول المسائل السياسية والقانونية والدولية وبين إبداء هؤلاء المسؤولين عن آرائهم الشخصية حولها .[2]

[1] - ايزدي بيزن ،**مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية ايران الاسلامية** ،الدار الثقافية للنشر ،عام2000،ص 84 ،ص87

[2] - إيزي بيزن ، مرجع سابق ، ص 92

أولا :الدستــور الإيراني :

يعتبر الدستور في كافة النظم السياسية والحكومية في العالم أعلى سند ومصدر رسمي وسياسي لها كما تتحدد فيه اطر وعموميات وحدود وقنوات السياسة الخارجية لكل دولة منها كذلك الأمر بالنسبة لدستور جمهورية إيران الإسلامية فهو أقوى وأغنى مصدر لسياستها الخارجية حيث يرسم لها ويوجهه إليها في مبادئه العامة وفصوله القانونية.

ولا شك أن المبادئ الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية ايران الإسلامية تعد من أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية وتعد بمثابة المنار الهادي لسبيلها المؤطر لها حيث توضح المبادئ المذكورة وهي 152، 153، 154 ، 155 المفاهيم الأساسية لسياسة جمهورية إيران الإسلامية[1].

مبدأ 152:تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة.

مبدأ 153: أن إبرام أي معاهدة تفضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصادية او الثقافية والجيش والشؤون الأخرى في البلاد آمر ممنوع بتاتا

مبدأ 154: تعتبر جمهورية إيران أن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم كافة لذا فان جمهورية إيران الإسلامية ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي بقعة من العالم وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية في الشعوب الاخرى.

[1] ـ النبالي عبد الله ، **الحياة السياسية في إيران** ، عام 2003 ، ص :7

مبدأ 155: تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي الى الذين يطلبونه باستثناء الذين يعتبرون وفقا للقوانين الإيرانية مجرمون وخونة.

إنما يستفاد من هذه المواد وما استنبط من المفاهيم الأخرى كلها هو ان ماهية وجوهر العالمية واللاحدودية واللاقومية وإسلامية الأهداف المصرح بها هنا قد تم تكريسه في إسعاد الإنسان وجعله هدفا للسياسة الخارجية.

ثانيا - القائد:

يعد منصب القائد في ظل الواقع الماثل أعلي منصب في اتخاذ القرارات العظيمة بشان السياسة الخارجية الإيرانية وقد أثبتت التجربة العملية ذلك مرارا .

ويتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها " الولي الفقيه " أو المرشد الأعلى " تتربع على قمة هرم السلطة ويخولها الدستور الإيراني صلاحية واسعة .

و" الولي الفقيه " أو " المرشد الأعلى " لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني وهي " ولاية الفقيه " . وقد نشأت نظرية " ولاية الفقيه " على يد الشيخ أحمد النراقي مؤلف كتاب " عوائد الأيام " في أصول الفقه والمتوفى عام 1829 ، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979 .[1]

وبلا شك أن حدود سلطة الولي الفقيه ونطاقها بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية ينطوي على أهمية كبيرة لان مفهوم السلطة بالنسبة لولاية الفقيه بوصفها القاعدة الفلسفية التي قامت عليها الحكومة الإسلامية أوسع بكثير مما ذكره النص الدستوري حولها.

حدد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد بوصفه أعلى منصب سيادي في البلاد ومع أن هذه الصلاحيات جاءت متعددة الا أن ثلاثاً منها اختصت بالسياسة الخارجية لإيران وهي[2]:

---

[1] - النبالي عبد الله ، مرجع سابق ، ص : 10

[2] - محمد عبد الله محمد ، **صحيفة الوسط البحرينية** 2003 ، عدد 447 ، ص : 45

1- تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2- الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام.

3- إصدار القرار بإجراء استفتاء عام.

ويستطيع القائد أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات ومع مراعاته لإمكانيات وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام وآرائه ،ويعد رأي هذا المجمع بالنسبة للقائد "استشاريا" وخاصة أن جميع أعضائه سواء الدائم منهم أو المؤقت معينون من القائد شخصياً[1].

ثالثا : مجلس الخبراء :

يعد مجلس الخبراء من المؤسسات الأخرى التي تستطيع أن تؤثر بصورة غير مباشرة على قرار القائد بشأن السياسة الخارجية ومع أن لمجلس الخبراء وظيفة خطيرة تتمثل في تعيين القائد إلا انه لا يباشر عملا تشريعيا أو تخطيطياً أو ابتكارياً آخر ؛سوى انه يؤثر على التخطيط الخارجي بطريقة غير مباشرة سواء على توجهاتها أو قراراها من خلال تعيينه للقائد.

وكثيرا ما اتخذت القيادة قرارات بشان السياسة الخارجية الإيرانية في حدود سلطاتها وإمكانياتها وفي إطار الصلاحيات والحدود القانونية مثلما اتخذ "الخميني" في حياته قرارات أو أمر باتخاذها،كقبوله القرار 598 وإصداره حكماً بردة "سلمان رشدي" وقتله وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة واحتلال السفارة الأمريكية في طهران وما نجم عنه من عواقب وكذلك قطعه لعلاقات بلاده مع مصر[2].

[1] - محمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص 46

[2] - باكينام الشرقاوي، **السياسة الخارجية الإيرانية** ، الجزيرة نت

رابعا : مجلس الشورى الإسلامي:

مجلس الشورى الإسلامي أو"مجلس النواب" :

يشرف عليه القائد بحكم منصبه إلا أن مكانة الأمة ونوابها في المجلس مكانة رفيعة وأن سلطة الحكومة نفسها إنما هي محصلة لإرادة الأمة.

وللوقوف على دور مجلس الشورى الإسلامي في السياسة الخارجية يتعين علينا أن نتناوله في موضوعين:

1- تأثير المجلس على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية :

فلقد منح مجلس الشورى الإسلامي صلاحية دراسة ومناقشة كافة شؤون البلاد وفحصها وذلك بموجب المبدأ السادس والسبعين من الدستور ولعل مناقشته وتحريه بشأن السياسة الخارجية يعد المصداق الأوضح على هذا وقد نص المبدأ على " لمجلس الشورى الحق في أن يتولى التدقيق والبحث في كافة أمور البلاد."

وهناك المبدأ الثمانون الذي يقول "لا يجوز أن تتم العمليات التي تقوم بها الحكومة من إقراض أو اقتراض سواء الداخلية أو الخارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامي عليها."

2- الإجراءات التنفيذية والمباشرة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في صورة قرار حسم وقرار موقف.

اتخذ مجلس الشورى الإسلامي طيلة دوراته التشريعية مجموعة قرارات تنفيذية مباشرة في مواقف خاصة بشأن قضايا تختص بها السياسة الخارجية ومن ابرز هذه القرارات ما اتخذه بشأن مسألة "سلمان رشدي" وقطعه للعلاقات مع بريطانيا بسببها.

وكان مجلس الشورى الإسلامي في مثل هذه الأمور يقوم بإحاطة وزارة الخارجية بالقرار للتنفيذ واتخاذ اللازم.

ولقد أصبحت هذه البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامي هو احد المصادر الرسمية لاتخاذ القرار بشأن سياسة إيران الخارجية[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس تقوم بدراسة السياسة العالمية وعلاقات جمهورية إيران الإسلامية مع الدول والشعوب الأخرى وتباشر الإشراف عليها بصورة مستمرة كما أنها تقوم في الأوقات اللازمة بطرح الأسئلة وطلبات الإحاطة حول أي تحرك حكومي وخصوصا وزارة الخارجية منها وتتلقى توضيحاتها عليها.

وجدير بالذكر هنا أن مجلس صيانة الدستور هو احد المؤسسات التشريعية في إيران يمكن أن يكون له دور مؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية ويتكون هذا المجلس من فقهاء القانون وعلماء الدين ويقوم بدوره في مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية واستناداً على هذه القناة أصبح قادراً على الإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها[2].

خامسا :الحكومة أو السلطة التنفيذية

وتتكون من:

رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

وقد أعطاهما الدستور بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية ونص عليها البند الخامس والسادس عشر من المبدأ الثالث وينص على:

"حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية.

وتم تأسيس مجلس الآمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية ويقوم بالمهام التالية:

1- تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

2- التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات

---

[1] - إيران والعرب ، **مرحلة جديدة من عدم الثقة** ، مختارات إيرانية ، العدد 55 ، فبراير 2005 ص 22

[2]- محمد عز العرب، **العلاقات العربية الإيرانية** ، دورية مختارات إيرانية ، العدد 53 ، سبتمبر 2004 م ، ص 17

العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة.

3- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهتها التهديدات الداخلية والخارجية.

هذا ويتكون أعضاء المجلس من:

أ- رؤساء السلطات الثلاث.

ب- رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.

ج- مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.

د- مندوبين يعينهما القائد نيابة عنه.

هـ- وزراء الخارجية والداخلية والمخابرات.

و- الوزير المختص طبقاً لمقتضيات الأمور وأعلى مسؤول في الجيش والحرس الثوري ويقوم المن بتعيين المجالس الفرعية الأخرى.

ويخصص هذا المجلس جانباً من مهامه للسياسة الخارجية بينما الجانب الاعظم مكرس للتعامل مع المسائل الداخلية والأمن الداخلي[1].

سادسا : وزارة الخارجية:

يطلق على وزارة الخارجية في الأنظمة الحكومية الكلاسيكية في العام "جهاز الدبلوماسية" والواقع أن الفارق بين عمل وزارة الخارجية وبين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها هو نفسه الفارق بين الدبلوماسي والسياسي ،فالأول منفذ والآخر مخطط.

فبعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر الأربعة السابق ذكرها :القائد ،مجلس الشورى،الحكومة أو السلطة التنفيذية يحول الموضوع الى وزارة الخارجية للتنفيذ ولكن ليس بالمقدور أيضاً اعتبار وزارة الخارجية فقد مجرد منفذ لأن هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعالياتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية الى جانب قيامها بالتنفيذ[2]

---

[1] - عبد المنعم نيفين ،مرجع سابق ، ص68.

[2] -عبد المنعم نيفين ،مرجع سابق ، ص69.

المطلب الثاني : المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية :

أصبحت السياسة الخارجية الإيرانية محل جدل واسع على المستوى الإقليمي والدولي، ولا شك أن التعقيد والتشابك بين إطار ومضمون السياسة الخارجية الإيرانية، له مؤثرات عدة تحول دون الإلمام الكامل بها.

وهنا نستطيع أن نشير إلى المحددات التي تقوم بالضرورة بالتأثير على السياسات الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، من خلال رؤى وثوابت في العقيدة والمذهب الشيعي، والإطار النظري والعملي والعقلاني الإيراني ومدى تأثير العقيدة على الرؤى الإيرانية[1].

قيام الثورة الإيرانية 1979:

خصص الشاة ملايين الدولارات من اجل تحديث وتقوية الجيش، وبما يمكن إيران من أن يكون لها أكبر قوة بحرية في الخليج وأحدث قوة جوية في الشرق الأوسط، وخامس أكبر قوة عسكرية في العالم تمتلك أحدث أنواع الأسلحة، فأن من سخريات التاريخ أن الجيش الإيراني قد خزل الشاه خلال أحداث الثورة بين عامي 1978-1979وحتى بعد سقوط نظام الشاه ونشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980تمكن العراق من توجيه العديد من الضربات إلى الجيش الذي سعى الشاه جاهدا لتكوينه.

فقد انطلقت المظاهرات الاجتماعية الصاخبة في قم، حيث اندفع الناس إلى الشوارع مستنكرين سجل النظام الأسود، غير أن رد النظام على ذلك لم يختلف عن السابق، فقد استعمل القوة الغاشمة وسقط على أثره نحو 200قتيل.

وبعد مذبحة يوم الجمعة والتي ذهب ضحيتها نحو 400قتيل، نسى كارتر كل شيء عن كامب ديفيد، وأسرع برسالة تأييد شخصية إلى الشاه.

[1] - عصام السيد عبد الحميد،**الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية** ،البحوث الإستراتيجية ، ط1،القاهرة 2006 ، ص 39

وقد بدأت جبهات المعارضة الوطنية الاتجاه نحو أية الله الخميني لقيادة الثورة حيث بدأ نشاط آية الله الخميني بعد أن رفعت السلطات العراقية الحظر عنه بإيعاز من الحكومة الإيرانية، فغادر العراق إلى باريس في أكتوبر 1978، وقد أصدر أول بيان له من باريس بعد ثلاثة أيام من وصوله، أعلن فيه أن حكومة العراق طلبت منه أن يختار بين السكوت أو مغادرة البلاد إلى بلد أخر.[1]

ممتلكات الكثير من الرأسماليين المُصادرة.

ثانيا: الموقع الجغرافي والاتجاهات الاستراتيجية لإيران:

1- الموقع الجغرافي:

*- تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي لقارة أسيا بين خطي عرض 40 شمالا,22 جنوبا وهي تقع على هضبة تضم دول أفغانستان وباكستان بارتفاع من 1000-1300متر فوق سطح البحر.

*- يجاورها من الشمال الاتحاد السوفيتي بحدود مشتركة بطول 1200ميل تقريبا، ومن الجنوب خليج عمان والخليج العربي بطول حوالي 500ميل، ومن الشرق باكستان بطول حوالي 480ميلا وأفغانستان بطول حوالي 500ميل، ومن الغرب العراق بطول حوالي 850ميلا وتركيا بطول حوالي 250ميلا.

*- تبلغ مساحة إيران حوالي 636الف ميل مربع، ويبلغ اقصى اتساع لها من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ومقداره 1400ميل بينما يبلغ اتساعها من الشمال إلى الجنوب حوالي 875ميلا.

*- تنقسم إيران إلى 13 إقليما.

*- وقد اكتسبت إيران أهميتها الإستراتيجية من موقعها الجغرافي المميز الذي يقع على طرق اقتراب إستراتيجية ويشرف على مضيق بحري حيوي وتدخل ضمن شبكة مواصلات دولية بحرية وجوية وبرية.[2]

---

[1] - عصام السيد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 39

[2] - عصام السيد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 48

2- الاتجاهات الاستراتيجية لإيران:

- **الاتجاه الاستراتيجي الشمالي:**

في اتجاه الاتحاد السوفيتي، وهو اتجاه دفاعي وذو شعبيتين شرق وغرب بحر قزوين (دكرا_ ستوفوسك_ بندر شاه)،(باكو_ تبريز).

- **الاتجاه الاستراتيجي الشرقي:**

في اتجاه أفغانستان _وهو اتجاه متوازن _(سابزفار_هيروتبافغانستان)

- **الاتجاه الجنوبي الشرقي:**

في اتجاه باكستان، وهو اتجاه متوازن،(أصفهان _كرمان _كوتا بباكستان)

- **الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الغربي:**

في اتجاه العراق_ وهو اتجاه تهديد متبادل (همدان _بغداد بالعراق)

- **في اتجاه الكويت ودول الخليج العربي :**

ويشمل مياه الخليج _وهو اتجاه لأطماع إيران في منطقة الخليج. [1]

---

[1] - حسين عدلي عبد اللطيف ،الآثار الإستراتيجية لثورة ايران 1979:ص17،كتب سياسية،العدد السابع،القاهرة.، ص11

ثالثا: النظام السياسي الإيراني:

1- المؤسسات والتيارات السياسية:

- **مؤسسة الولي الفقيه وسلطاته:**

تضم هذه المؤسسة التي تعرف لدى الإيرانيين بـ (بيت رهبر) أي بيت المرشد، نظرياً منصب الولي الفقيه، ومجلس الخبراء، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، غير أن الولي الفقيه يسيطر على مؤسساتٍ أخرى ثقافية وقضائية وأمنية ودينية، ويتبع له مباشرة عددٌ من القوى العسكرية.

- **الولي الفقيه (المرشد) :**

يقرر الدستور في الفصل الخامس منه السلطات التي تحكم إيران على أنها السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي تمارس صلاحياتها بإشراف "ولي الأمر المطلق وإمام الأمة"، فكل السلطات تخضع لولي الأمر حسب نص المادة الدستورية، ويؤسس لذلك في المادة الثانية من الفصل الأول إذ يجعل الإيمان بـ "الإمامة والقيادة المستمرة" إلى جانب الإيمان بالله والوحي والمعاد، باعتبارها أركان نظام الجمهورية الإسلامية.

ويضطلع الولي القائد بعددٍ كبيرٍ من الصلاحيات وفق الدستور وهي:

1- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4- القيادة العامة للقوات المسلحة.

5- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6- تعيين وعزل وقبول استقالة كثير من قيادات الدولة.

7- حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاثة.

8- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

10-عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد.

11- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية.

- **مجلس الخبراء:**

يتولى مجلس الخبراء اختيار "الولي الفقيه"، وينتخب من الشعب على أن تتوافر فيهم شروط المرجعية وفق المذهب الشيعي فمعظمهم ممن يحملون لقب "آية الله"، ويمثل كل محافظة إيرانية على الأقل عضو في مجلس الخبراء، ويتكون من86 عضواً، ويخضع انتخابهم لحصيلةٍ معقدة من العلاقات بين رجال الدين الشيعة وتأثيرهم في أوساطهم ومقلديهم[1].

ويرأس المجلس بعد انتخابات 2011م، "آية الله" محمد رضا مهدوي كني، الذي نال أصوات 64 عضواً من أصل 70 عضواً حضروا الانتخاب.

[1] - حسين عدلي عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 38

- **مجلس صيانة الدستور:**

يشرف مجلس صيانة الدستور على الانتخابات في إيران ويقرر أهلية المرشحين لخوضها، سواء كانت انتخاباتٍ محلية أم تشريعية أو رئاسية، حتى انه يشرف على أهلية مرشحي مجلس الخبراء، ويحق لمجلس صيانة الدستور تفسير الدستور، وتحديد مدى توافق القوانين التي تصدر عن مجلس الشورى (البرلمان) مع الدستور والشريعة.

ويقوم "الولي الفقيه" بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجلس، ويضم 12 عضواً ستة من رجال الدين وستة من القضاة يعينون لمدة 6 سنوات ويمكن "للولي الفقيه" تجديد عضوية من يشاء منهم،ويعد مجلس صيانة الدستور الورقة الأقوى بيد "الولي الفقيه" الذي يراقب من خلاله أعمال البرلمان ويرفض ما يراه من قوانين وتشريعات.

- **مجلس تشخيص مصلحة النظام**:

مجلس تشخيص مصلحة النظام هيئة استشارية أنشئت استجابة لتوجيهات الخميني عام 1988م، ويحدد الدستور الإيراني مهام المجمع بما يأتي:

–أن يكون حكماً بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

– يقدم إلى المرشد الأعلى للثورة (الولي الفقيه) النصح عندما تستعصي على الحل مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة.

- يختار في حالة موت المرشد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضواً من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.

ويهيمن الولي الفقيه بطريقة مباشرة وغير مباشرة على هذه السلطة (المؤسسة)، كما يسيطر المرشد (الولي الفقيه) على عددٍ آخر من المؤسسات الاجتماعية والدينية، هذه الاستطالة

غير المسبوقة لسلطات وصلاحيات وقوة المرشد الأعلى تطرح إشكالية عميقة في إيران حول خليفة المرشد الحالي[1].

2- السلطات الثلاث :

أ-السلطة التنفيذية:

تتمثل السلطة التنفيذية في إيران برئاسة الجمهورية، وهو المنصب الذي تجري عليه أشد الحملات الانتخابية وأكثر التحليلات والتوقعات، غير أن صلاحيات رئاسة الجمهورية التي حددها الدستور الإيراني لا تترك لهذا المنصب سوى القليل من الصلاحيات التي احتكرها مسبقاً الولي الفقيه وما يتبع له من مؤسسات بشكل مباشر.

ينتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين من الشعب مباشرة لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخابه لأكثر من ولايتين متتاليتين، ومن صفات المرشح لهذا المنصب أن " يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية"، و" قديراً في مجالس الإدارة والتدبير"، "وذا ماضٍ جيد، وتتوافر فيه الأمانة والتقوى"، و" مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد."

- ورغم كل الحديث عن تيارٍ إصلاحي أو رئيسٍ إصلاحي يصل لسدة السلطة التنفيذية في إيران، فإن الجميع دون استثناء يدورون في فلك نظرية الولاية العامة للفقيه.

ب- السلطة التشريعية (البرلمان) :

تُمارَس السلطة التشريعية في الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال "مجلس الشورى الإسلامي" وقد حدد الدستور، وبتفصيل شديد خلافاً لباقي السلطات، صلاحيات مجلس الشورى حتى أن عدد المواد التي أفردها للحديث عنه وتحديد صلاحياته تجاوز 38 مادة ضمن الفصل السادس من الدستور.

[1] - حسين عدلي عبد اللطيف ،مرجع سابقن ص 39

لكن الملاحظة الأبرز هنا تكمن في الرقابة الدائمة لمجلس صيانة الدستور على أعمال مجلس الشورى، ورغم أن الدستور الإيراني يتناول مسألة مجلس صيانة الدستور وصلاحياته في إطار حديثه عن السلطة التشريعية، إلا أن سيطرة المرشد على مجلس صيانة الدستور لا تقبل النقاش فهذا المجلس هو الذراع الأقوى للولي الفقيه ضمن هذه المؤسسة، **إن رئيس السلطة القضائية بحد ذاته يعين ويعزل من قبل المرشد (وليس من قبل الرئيس كما هو موجود في بعض الأنظمة السياسية)**[1]

وهنا تبرز بوضوح مسألة تداخل السلطات واستطالة صلاحيات المرشد وقوته داخل منظومة الحكم في إيران، فهو يسيطر بشكل مباشر عبر مواد دستورية على مختلف صلاحيات الحكم، وبطريقة غير مباشرة على باقي السلطات عبر تعيين أعضائها أو التأثير في تكوينها.

جـ - السلطة القضائية:

لا تخرج السلطة القضائية عن السياق العام لآلية الحكم في إيران وتبعيتها المباشرة للولي الفقيه، فالسلطة القضائية مهمتها وبحسب الدستور "إحقاق العدالة"، ورئيسها "شخص مجتهد وعادل ومطلع على الأمور القضائية" يعينه "القائد لمدة خمس سنوات" ويعد "أعلى مسؤول في السلطة القضائية."

وينص الدستور على "تشكيل المحكمة العليا للبلاد بحسب القواعد التي يضعها رئيس السلطة القضائية، وتتولى الإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم وتوحيد المسيرة القضائية وأدائها لمسؤولياتها القضائية". وتطبق السلطة القضائية الأحكام الشرعية وفق المذهب الشيعي منذ عام 1984م، بعد إلغاء كافة القوانين غير "الإسلامية" انسجاماً مع مرسومٍ أصدره الخميني عام 1982م [2]

---

[1] - محمد السعيد عبد المؤمن، **استراتيجية الصراع السياسي في ايران**، مختارات إيرانية،عدد170،ص9 ،ديسمبر2014،القاهرة

[2] - سيد سلمان صفوي،**المرجعية ودبلوماسية الحكومة الإيرانية**، مختارات إيرانية،عدد166،ص38 ،يونيو 2014،القاهرة

رابعاً: الصراع السياسي في إيران:

بدأ الصراع السياسي بين التيارات السياسية في إيران يشتد مع إعلان وفاة آية الله مهدوي كنى، رئيس مجلس الخبراء، يقول المحلل السياسي إبراهيم نبوي: إن آية إله مهدوي أوجدت أزمة في توازن القوى بين التيارات السياسية، فقد كان اهم علماء الدين التقليديين.

وبعد انتخاب الشعب لخطاب روحاني، ودعم المراجع العظام بالإضافة إلى ثلاثة من أهم الشخصيات الدينية والسياسية بالبلاد (أية الله هاشمي رفسنجاني، والسيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الأسبق، وأية الله سيد حسن الخميني حفيد الإمام الخميني)

وتجدر الإشارة إلى وجود تيارين هامين في إيران، مؤثران بشكل كبير على توجهات إيران الداخلية والخارجية، هما:

- **التيار الأصولي في إيران:**

التيار الأصولي مع إتباعه للمرشد يقوم على دعم الحكومة لكن كان يجب أن يحافظ على أن يظل باب النقد والنقد البناء في المحافل العلمية والسياسية والعامة مفتوحاً، وباعتباره (جناح الناقد للحكومة) يلعب دوره (الموازن) و(المراقب)، وللأسف في إيران نظرا لعدم ترسخ الأنشطة الحزبية والفئوية، عندما يكون هناك تيار ليس في السلطة، فان دوره يعتبر دورا (محبطا)، و(مخربا) لأداء التيار السياسي الحاكم.

على الجانب الأصولي ومع التحركات المكثفة من قيادات الأصوليين يعتقد المحللون السياسيون أن التيار الأصولي يدخل مرحلة جديدة من إعادة البناء، فضلا عن وضع محتوى عميق للخطاب الأصولي، وبرنامج واضح لإدارة البلاد، ورسالة تتسم بالشفافية إلى الرأي العام الإيراني.

-الإصلاحيين في إيران:

فلقد مر تيار الإصلاح بتجارب مريرة أحياناً وجيدة أحيان أخرى، تحتاج إلى دراسة عاقلة، مع توضيح أصالة الفكر الإصلاحي وأن نعيد إحياء منهج مسيرة الإصلاحيين، وقد حان الوقت من أجل إيجاد نسيج حتى يمكن القول ببداية عهد جديد لسعي الشعب الإيراني في التأثير على مصيره.

وفي هذا الصدد ينبغي احترام جهود الأولين وسائر الأفراد والشخصيات التي رفعت راية الإصلاح برؤى مختلفة، وسعت إلى التأثير في مصير البلاد، وعندما نتحدث عن نسيج وتغير جيل الإصلاحيين، يكون قصدنا أن هذا التغيير ليس تغييرا تقليديا، بل في الخطاب [1].

خامساً: المذهبية والإطار الأيديولوجي في إيران:

إيران هي أول دولة في العالم الحديث ذات دستور مذهبي، بينما تعتبر عملياً الأكثر انخفاضاً في التدين بين دول الشرق الأوسط، وقد تراجع دور رجال الدين في الحياة الإيرانية العامة، مقارنة مع ما كان قبل عشر سنوات، تقول ابنة أحد مراجع الدين الأعلى رتبة (لقد ذَهبَت الاعتقادات الدينية من المجتمع، وترك الأيمان مكانه للكراهية والنفور)

وقد ساهم تحويل الإسلام الشيعي إلى أيديولوجية حكومية، في إثارة الأسئلة حول مكانة الحكومة والمسجد، وأكبر تناقض خرج من رحم الثورة الإسلامية هو قيادة الشعب والمجتمع باتجاه العلمانية أكثر من حكومة الشاه.

أ- الإطار الأيديولوجي لدولة إيران:

أثار المحدد الثقافي العديد من الجدل حوله باعتباره مدخلاً في العملية الثورية، وتعتبر الأيديولوجية هي العنصر الثقافي الأكثر مباشرة في تأثيره على الثورة، وفى الحالة الإيرانية فإن الأيديولوجية المؤسسة للثورة هي تلك التي كان فيها الترابط الوثيق بين الدين والسياسة والرفض التام لمقولة الفصل بينهما أو القول بأن الدين يمثل شيئاً والسياسة شيئاً منفصلا عنه، وقد اتضح ذلك من خلال أفكار الإمام الخميني.

ب- وعن أفكار الخميني:

- **فكرة الحكومة الإسلامية:**

يعتبر الخميني أن خير الحكومات هي الحكومة الإسلامية، ويرى أن النظام الجمهوري هو أفضل البدائل التي ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي ويحقق تقدم المجتمع،

[1] - محمد مهدي أنصاري،**الدور التاريخي للتيار الأصولي**،مختارات إيرانية،عدد171،ص44 ،جانفي 2015،القاهرة

ولكن الحكومة الإسلامية عنده لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة فهي حكومة دستورية وليست مطلقة أو مستبدة ولكن ذلك له معنى خاصاً عند الخميني فالدستورية هنا تعنى التقيد بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة وليست النصوص الوضعية.

- **فكرة الأممية الدينية:**

أنتقد الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي إلى ترك وأكراد وعرب وفرس، وأرجع إثارتها إلى تآمر القوى العظمى التي لا همَ لها إلا بعث مشاعر العداء والكراهية بين المسلمين، ولكن هذا النقد الحاد الذي وجهه لمفهوم القومية، وتمييزه بينه وبين مفهوم الوطنية، لم يتمتع بانبهار الشخصية القومية الإيرانية، وأهم من ذلك أنه لم يعصم بعض مؤسسات الدولة – خاصة في السنوات المبكرة للثورة – عن التعبير عن شدة مشاعرها القومية.

وقد كانت من أهم أسباب حرب الخليج الأولى فكرة القومية ومدى معارضة الخميني لها واعتبار العراق دولة داعية لتلك الفكرة.

- **فكرة الحياد:**

تبنى الخميني فكرة الحياد عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله سبحانه وتعالى أي لا لقوة من شرق أو غرب، وتآمر القوى العظمى على الإسلام كدين وعلى المسلمين كأمة وهو ما يستوجب ألا نسمح لها (أن تحكم بلادنا)، والحفاظ على الهوية الذي لا يتأتى إلا بمقاومة محاولة مسخها وتحويل المسلمين إلى (دمى وعملاء)، والترابط الوثيق بين الدين والسياسة ورفض فصلها كأثر من أثار التبعية للخارج [1]

- **الخطاب الإعلامي من المؤثرات على السياسة الخارجية الإيرانية:**

يعد تعبير ("الجهاد التوضيحي التنويري)، من المصطلحات الجديدة التي أطلقها المرشد الإيراني على خامنئي للتعبير عن نوع جديد من الخطاب الإعلامي الإيراني، يقول خامنئي:

---

[1] - محمد مهدي أنصاري ، مرجع سابق ، ص 45

أن أهم واجب للعلماء والمثقفين والنخبة اليوم هو الجهاد التوضيحي والتنويري في مواجهة خداع الطواغيت، وينبغي على الأمة الإسلامية أيضا ألا تنخدع في وعود القوى الكبرى، وألا تخشى تهديداتها.

إن الأيمان بالله والكفر بالطاغوت المبنى الأساسي والواقعي للقوة، وأمريكا هي الطاغوت الأعظم والشيطان الأكبر، عندما تكون سياسات الاستكبار هي إيجاد الاختلاف والصراع بين المسلمين ينبغي أن تتمسك الأمة الإسلامية بنعمة الوحدة الإلهية العظيمة والانسجام في مسيرتها.[1]

- **أحداث عالمية أثرت على سياسة إيران الخارجية:**

أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001:

نظراً لما يتميز به عالم اليوم من اتصال خاصة في ظل علوم المعلومات وما كان لأحداث الحادي عشر من بعدٍ الكتروني، وما شاهده الناس في كل أنحاء العالم من صور وتدمير وتخريب ببرجي التجارة العالمية لم يؤثر فقط في الحكومات، بل أثر كذلك في الأفرادفي كل أنحاء العالم بشكل ما، ولا تستثني إيران من هذه القاعدة، فقد تأثرت أكثر من غيرها من دول الشرق الأوسط، نظرا لوجود متغيرات مثل جوارها لأفغانستان، وجو العلاقات الإيرانية الأمريكية الخاص، ووجود العنصر الديني في السلوك الخارجي والداخلي لإيران، وموقف إيران بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط وأخيراً موضوع الإرهاب، وذلك على الصعيد الخارجي.

ووجود موضوع شائع نسبيا في مجال سلوكيات السياسة الخارجية على صعيد الصحافة الداخلية وتداعيات مواقف التيارات المختلفة على العلاقات الخارجية ، ولتقويم تأثير التحولات التي خلفتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر على إيران .

[1] - محمد مهدي أنصاري ، مرجع سابق ، ص : 45 ، 46

الفصل الثالث :

مسار وواقع السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه السعودية

المبحث الأول : مسار العلاقات الإيرانية السعودية

حفلت العلاقات السعودية الإيرانية بتاريخ حافل من الاحتقان والتوترات ، تخللها بعض من نقاط التقارب التي لن تصمد إلا لبرهات قصيرة ولا تعد كونها محاولات لرأب الصدع لكنها سرعان ما كانت تعود غلى الصدام وبشكل أقوى من سابقه لسباب عديدة أبرزها السبب الطائفي والمذهبي والسعي للدور الريادي في المنطقة .

المطلب الأول : العلاقات الإيرانية - السعودية في عهد الشاه

تعتبر العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية أكبر دولتين في هذا النظام الإقليمي الخليجي بالإضافة إلى العراق ، حيث يتألف هذا النظام بصفة أساسية من ثمانية عناصر هي الدول الثماني الواقعة على سواحل الخليج العربي (إيران – السعودية – العراق – الكويت – البحرين – قطر – الإمارات العربية المتحدة – سلطنة عمان) [1]

وتعتبر العلاقات الخليجية – الإيرانية بصورة عامة والسعودية – الإيرانية بصورة خاصة علاقات إستراتيجية للطرفين تفرضها الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة واستقرار المنطقة ، ورغم ذلك فإن الصراع والتنافس كان هو العنصر الحاكم في إدارة هذه العلاقات بين الجانبين ، لذا غلب عليها التباين الحاد في الرؤى لأهم القضايا واختفاء صورة التعاون المشترك إلا فيما ندر. غير انه يمكننا التمييز بين العلاقات السعودية الإيرانية في ظل حكم الشاه (1979-1941) ، والتي تزامنت أيضا مع وجود الاستعمار البريطاني في الخليج حتى 1971.

[1] - محمد السعيد إدريس ، **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000م ، ص 25

خط زمني :

العلاقات السياسية 1925- 1979

استمدت العلاقات الإيرانية العربية بصورة عامة والعلاقات الإيرانية الخليجية بصورة خاصة بكونها علاقات ذات روابط إستراتيجية للطرفين تفرضها الجغرافية والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية منها على وجه التحديد لما لها تأثير على استقرار الوضع (1979 – الإقليمي بمنطقة الخليج العربي . فمع بروز العهد البهلوي (1926 كان الصراع هو العنصر الحاكم في إجارة العلاقات بين الجانبين ، وحتى بعد أن ظهرت دعوات لإقامة تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة وثقة ، إلى أنها لم تحدث أثرا كافيا ، وبدلا من ذلك فقد غلب على العلاقات التباين الحاد في الرؤى لأبرز القضايا المصيرية ، واختفاء صورة التعاون المشترك إلا في حدود الدنيا على الجانب الثقافي والديني وفي إطار استراتيجي وإقليمي من حيث العلاقات السياسية والاقتصادية الذي يتأرجح بين الصعود والهبوط من فترة إلى أخرى ، والذي عد المرتكز ألف عال في تحديد طبيعة مسار أوجه تلك العلاقات ، وطالما أن العلاقات الإيرانية الخليجية تتميز بطابع خاص ، نحاول أخذ نموذجا خاصا لتاريخ وطبيعة العلاقات السياسية بين إيران في عهد الأسرة البهلوية ، وبين والمملكة العربية السعودية . فكلا الأسرتين اسهما في توحيد وبناء الدولة وسط ظروف سياسية مماثلة بعض الشيء ن باستثناء فروقات واختلافات أساسية 1941) الذي سعى لتأسيس أمة حديثة – فرضها الشاه (رضا بهلوي 1926 انطلاقا من القمة باتجاه القاعدة ، أما (عبد العزيز بن عبد الرحمن آل 1953) مؤسس المملكة العربية السعودية ، فقد وضع – سعود 1902 مشروعه على أساس صلب من التقاليد الدينية والسياسية مما برهن وبوضوح وعلى المدى الطويل أن منهجه كان الأكثر بقاء واستمرارا . والعلاقات الإيرانية السعودية باعتبارهما كدولتين مسلمتين على الرغم من الاختلاف المذهبي فيما بينهما ، إلا أنها لم تترك خلافات حادة على علاقتهما ، على اعتبار أن أحكام

الدين الإسلامي وتعاليمه لا تنفصل عن الساسة في المملكة العربية السعودية ، أو كما هو الحال في المؤسسة الدينية في إيران .[1]

رغم أن العلاقات السعودية الإيرانية بدأت بشكل رسمي في العام 1929 ميلادي، إلا أنها قبل ذلك التاريخ كانت موجودة بشكل أو آخر. ويطرأ عليها التوتر والعداء حيناً والتقارب والمجاملات أحياناً أخر.

السعودية وإيران تعتبران الوريثان الشرعيان للخلاف التاريخي بين الدولة الصفوية الشيعية والدولة السنية العثمانية. فقد خرجت تركيا من دائرة الصراع في المنطقة بعد سقوط دولة الخلافة وتولت السعودية المملكة العربية السنية الناشئة دفة إدارة الصراع التاريخي مع الصفويين وتمايزت معالم هذا الصراع الدائم بين السياسة والدين والمذهب والنفوذ الاقتصادي والعسكري في دول الجوار.

الجدير بالذكر أن الأعوام التي اتسمت فيهما العلاقة السعودية الإيرانية بالرسمية بين نظامين ملكيين هي الأعوام من العام 1927 تاريخ تأسيس المملكة العربية السعودية إلى العام 1979 تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية. وقد حكم المملكة العربية السعودية في هذه الفترة أربع ملوك من آل سعود هم الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبنائه الملك سعود والملك فصيل والملك خالد آل سعود، بينما حكم إيران ملكان من آسرة البهلوي هم الشاه رضا بهلوي وابنه الشاه محمد رضا بهلوي الذي انتهى حكمه بالثورة الإسلامية الإيرانية.

خلال حكم الشاه رضا بهلوي كانت جوازات السفر الإيرانية تحمل عبارة "يسمح لحامل هذا الجواز بزيارة جميع الدول ما عدا الحجاز" واتسمت العلاقة في تلك الفترة بالانقطاع وعدم التواصل، وفي عام 1929 وبعد تأسيس المملكة العربية السعودية تم توقيع معاهدة صداقة مع إيران ليتبعها بعد عام واحد افتتاح أول سفارة إيرانية في السعودية في مدينة جدة واكتفى البلدان بالتمثيل الدبلوماسي الأدنى، والاتفاق على عدم الاعتداء رغم رغبة السعودية بقيام تحالف بين البلدين لكن طهران لم تكن ترغب بذلك.

[1] - محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق ، ص 26

بذل الملك المؤسس في السعودية جهده في تطوير العلاقة مع إيران فأرسل في عام 1932 ميلادي وفدا رسميا برئاسة الأمير فيصل الذي كان نائبه على الحجاز إلى طهران في أول زيارة رسمية سعودية إلى إيران، ولم تقم إيران بإرسال أي وفد سعودي لزيارة السعودية ردا على زيارة الأمير فيصل وبقيت العلاقة الرسمية في حدها الأدنى طيلة فترة حكم الشاه رضا البهلوي حتى احتل الحلفاء إيران عام 1941 ليتنازل الشاه عن حكمه مرغما لابنه الشاب محمد رضا البهلوي.

توترات متلاحقة:

في نهاية العام 1943 ميلادي ظهرت أول أزمة دبلوماسية وسياسية بين المملكتين، فقد اعتقلت الشرطة السعودية أحد الحجاج الإيرانيين داخل الحرم المكي وهو يلقي القاذورات على الكعبة الشريفة ويشتم الرسول والصحابة عليهم الصلاة والسلام، السلطات السعودية قالت ان الرجل اعترف بذنبه وأقيم الحد عليه بالإعدام، بينما جاءت ردت الفعل الإيرانية غاضبة ومتهمة السلطات السعودية بالتشدد وان الرجل أصيب بالدوار أثناء الطواف مما أدى به إلى الاستفراغ قرب الكعبة، أرسلت إيران إلى السعودية بشكل رسمي "إن السفارة تحتفظ بكامل حق الدولة الإيرانية فيما يتعلق بهذا الحادث المؤسف وما يتعلق بكل ما يترتب عليه من نتائج"، نتيجة هذه الحادثة قام البلدين باستدعاء ممثليهم لدى الطرفين وقطعت العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي عام 1944 وأعيدت بعد عامين بوساطة عربية[1].

في العام 1950 كانت إيران من أول الدول التي اعترفت بالكيان الإسرائيلي وكان ذلك سببا لخلاف آخر بين إيران والسعودية حيث كانت الصحف الإيرانية تشجع يهود إيران على الهجرة لإسرائيل، لكن في العام 1952 قامت ثور الضباط الأحرار في مصر لتسقط حكم الملك فاروق مما اشعر إيران والسعودية بخطر الانقلابات التي تهدد الأنظمة الملكية في المنطقة، وفي العام 1953 توفي الملك المؤسس في السعودية الملك عبد العزيز آل

[1] محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق ، ص 26

سعود ليخلفه ابنه وولي عهده الأمير سعود بن عبد العزيز آل سعود، وبعد تولي الملك سعود الحكم وفي العام 1955 ميلادي وجهت إيران دعوة رسمية للملك الجديد لزيارة إيران في زيارة ملكية هي الأولى بين البلدين، قام الملك سعود بتلبية دعوة شاه إيران فقام بزيارة طهران فاستقبله الشاه وحشود كبيرة في طهران، وبعد عودة الملك سعود من إيران تم دعوة الشاه لزيارة المملكة فقام الشاه بتلبية الدعوة وحضر إلى السعودية فاستقبله الملك سعود وحضرا معا عرضا عسكريا في الرياض فيما اعتبر توثيقا للعلاقة بين المملكتين.

لم تنقضي زيارة الملكين لبعضهما حتى عادت العلاقات للتوتر مجددا، حيث صرح الشاه محمد البهلوي لصحيفة أمريكية في لقاء معه انه مستاء من رؤية معاملة الملك لخدمه وقال انه شاهد العبيد يركعون للملك على ركبهم وانه كملك لا يمكن ان يتصرف بتلك الطريقة، اعتبرت السعودية تصريحات الشاه اهانة للملك والمملكة، إضافة إلى إصرار إيران على تسمية المسطح المائي بينها وبين الدول العربية بالخليج الفارسي بينما تسميه الدول العربية الخليج العربي، فأصدر الملك سعود قرارا بمنع دخول الإيرانيين والبحرينيين من أصول إيرانية للمملكة.

تعاون في وجه عدو مشترك

في عام 1957ميلادي قام الشاه محمد رضا البهلوي بزيارة للسعودية في محاولة لإعادة العلاقات، وقام بزيارة مكة والمدينة لأداء فريضة الحج، ورغم علمانيته إلا أنه حرص على إظهار صورته يبكي عند قبور آل البيت[1].

كان الهدف من الزيارة توحيد الجهود الإيرانية السعودية ضد عبد الناصر وإيقاف تصدير الثورة المصرية إلى ممالك المنطقة، فاعتبر الشاهُ الملكَ فيصل القائد العربي الوحيد القادر على التصدي لعبد الناصر وصرح بذلك معلنا استعداده للتعاون ضد جنون عبد الناصر.

[1] محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق ، ص 33

في سبتمبر 1962م، دخلت القوات المصرية اليمن فاستنفرت السعودية وإيران لمواجهة الخطر القادم من عبد الناصر، فأعلنت إيران عن تجهيز قوات للتوجه للسعودية لحماية حدودها الجنوبية من العدوان المصري السافر، وصل عدد القوات المصرية في اليمن 55 ألف جندي وبدأت الطائرات المصرية بقصف مطار ومستشفى أبها وخشي الشاه على سقوط اليمن؛ ومع حرب عبد الناصر الإعلامية على السعودية وتشكيل الأمراء الأحرار، خشي الشاه على سيطرة عبد الناصر على السعودية الغنية بالنفط ايضا فقرر مواجهته بأي ثمن ودعم السعوديين.

وبسبب حوادث لجوء بعض الطيارين السعوديين إلى مصر بسبب رفضهم قصف المواقع المصرية في اليمن، أقنع الشاهُ الملكَ حسين ملك الأردن بإرسال طياريه لضرب قوات عبد الناصر في اليمن، فذهب وفد عسكري أردني إلى السعودية للاتفاق على تفاصيل الضربة الجوية التي سيقوم بها طيارون أردنيون ضد المواقع المصرية في اليمن، وقامت إيران بتقديم الدعم المالي لتمويل العملية العسكرية فقد وجد الشاه محمد رضا بهلوي أنه يجب عليه دعم الإمام محمد البدر حميد الدين الشيعي اليزيدي الذي تدعمه السعودية.

قرر عبد الناصر نقل المعركة إلى السعودية فأرسل طائراته إلى أبها وخميس مشيط ونجران وجازان لقصف أي قوات سعودية والقضاء عليها، كما بعث مجموعات مقاتلة إلى داخل الأراضي السعودية لزعزعة الأمن واغتيال الملك فيصل.

- عام 1965 قام الملك فيصل بزيارة إلى إيران بهدف توثيق التنسيق والتعاون العسكري في وجه عبد الناصر والشيوعيين[1].
- عام 1966 قام عمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية في السعودية بزيارة طهران.
- عام 1967 سحبت مصر قواتها من اليمن بالتنسيق مع السعودية بعد خسائر كبيرة بين جميع الأطراف المتقاتلة، واعتبر شاه إيران وملك السعودية ما حصل نصرا لهما، وحداً لطموحات عبد الناصر، وتمكيننا لحكمهما الملكي في إيران والسعودية.

[1] باكينام الشرقاوي ، **تأثير الثورة الإيرانية الإسلامي على العلاقات العربية** ، معهد البحوث والدراسات .ص : 39

تنافس على السيطرة

في عام 1968 عادت العلاقات الإيرانية السعودية إلى التوتر بسبب انسحاب البريطانيين من البحرين وزيارة الشيخ عيسى آل خليفة إلى السعودية، مما ادى إلى الغاء زيارة مجدولة للشاه إلى السعودية لأن إيران رأت باستقبال الشيخ عيسى اعترافا سعوديا بالدولة البحرينية الجديدة. هددت إيران بضم البحرين بالقوة العسكرية إلى اراضيها فرد الملك فيصل بأن أي هجوم على البحرين سيرد عليه من السعودية، وفي نهاية العام قام الشاه بزيارة السعودية في محاولة لرأب الصدع مجددا مع اصرار الشاه في إيران على رفض استقلال البحرين وبقاء مقاعد البحرين في البرلمان الإيراني فارغة.

في عام 1971 أعلنت البحرين استقلالها بدعم سعودي للشيخ عيسى آل الشيخ، فاعتبرت إيران هذا الإعلان تهديدا وتحديا سعوديا لها، فقامت في شهر ديسمبر من العام نفسه باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وفي حرب أكتوبر استعملت السعودية سلاح النفط في مساندة العرب في حربهم مع اسرائيل واحتجت إيران على استعمال النفط في السياسة، ورفضت طلبا سعوديا بإيقاف تزويد إسرائيل بالنفط الإيراني وإيقاف التعاملات التجارية والدبلوماسية مع إسرائيل، واستمر التوتر مع نظام الشاه في إيران حتى وفاة الملك فيصل[1].

ومع اقتراب عام 1978 كانت إيران تعيش ضغوطا سياسية من الداخل أدت إلى ضعف الشاة ، وأنهكت نظامه وبات معزولا عنه العديد مستشاريه أكفاء ، وافتقروه إلى أي دعم داخلي سياسي كان أم عسكري ، مما أجبرته تلك الأمور إلى مغادرة بلاده في يناير 1979 إلى مصر متوقعا حدوث انقلابا عسكريا يتيح له العودة إلى إيران ، كما حدث في عام 1953 ، لكن هذا الانقلاب كان قد أطاح به ، وأدخل إيران في مرحلة جديدة من مراحل التاريخ المعاصر ، بل أضحى يشكل فاص لا جديدا في علاقاتها الدولية والإقليمية وعلى وجه الخصوص مع المملكة العربية السعودية .

[1] باكينام الشرقاوي ، **تأثير الثورة الإيرانية الإسلامي على العلاقات العربية** ، معهد البحوث والدراسات .ص : 41

المطلب الثاني : العلاقات بعد الثورة

اختلفت العلاقات السعودية – الإيرانية حاليا عن النمط الذي كان سائدا منذ عقود ن فقد طرأت عليها تغيرات جذرية ففي عهد الشاه ن عرفت العلاقات بين البلدين حالة من الاستقرار والتعاون ، نتجت أساسا من انتساب الطرفين إلى المعسكر الدولي نفسه الذي كانت تقوده الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة ن وشعورهما المشترك بتهديد الاتحاد السوفياتي وحلفائه الإقليميين ، لقد كانت تلك الحالة سائدة على الرغم من الأطماع الإيرانية في السواحل الشرقية للخليج العربي ، وبخاصة بعد إعلان بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من المنطقة في أواخر ستينات القرن الماضي ، فسارعت إيران إلى احتلال جزر الإمارات الثلاث عام 1971 ، كما حاولت ضم البحرين ولكنها لم تفلح في مسعاها .

وقد توترت تلك العلاقات بشدة بعد إطاحة نظام الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979 ، إذ خرجت إيران من استقطابات الحرب الباردة ، وشرعت في محاولة تصدير ثورتها إلى الخارج وإطاحة الأنظمة المحافظة في منطقة الخليج ، متهمة إياها بالتبعية للغرب ، وخصوصا الولايات المتحدة .

ولذلك كان متوقعا وقوف السعودية إلى جانب العراق ودعمها له في حرب السنوات الثماني مع إيران (1988-1980) . وعقب الغزو العراقي للكويت مطلع تسعينيات القرن الفائت ، سرى بعض الدفء في العلاقات السعودية – الإيرانية ، بما في ذلك التبادل الدبلوماسي بينهما ، كما ساهم وصول الإصلاحي محمد خاتمي إلى منصب الرئاسة في إيران ومحاولته الانفتاح على جيرانه والعالم في إحداث تحسن أكبر ، إلا أن العلاقات سرعان ما عادت إلى التوتر بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، وازدادت سوءا بعد وصول محمود أحمدي نجاد إلى الحكم في صيف 2005.[1]

لقد استغل النظام الإيراني تهرب النظام الرسمي العربي من تحمل مسؤولية القضية الفلسطينية والتنصل منها عبر مبادرات السلام وغيرها ، لاستخدام هذه القضية الوطنية في

[1] - باكينام الشرقاوي ، **تأثير الثورة الإيرانية الإسلامي على العلاقات العربية** ، معهد البحوث والدراسات .ص : 42

محاولة الحصول على شرعية شعبية عربية . كما استغل عدم حل مسألة المواطنة كأساس لعلاقة الفرد بالدولة في الاقطار العربية لتحويل مشاعر الغبن باتجاه طائفي .

وبالتوازي مع إطلاق عملية بناء قوس نفوذ إيراني يمتد شمال شبه الجزيرة العربية ويشمل كامل الهلال الخصيب ، أعلن أحمدي نجاد فور وصوله إلى السلطة استئناف تخصيب اليورانيوم ، الذي كان خاتمي قد أوقفه في عام 2003 بعد أن كشفت المعارضة الإيرانية عن وجود برنامج نووي سري عام 2002 ، وهو ما أضاف عامل خلاف آخر مع السعودية .[1]

بعد الإطاحة بحكم الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979 ، بدأ التنافس بين السعودية وإيران على أحقية القيادة العالم الإسلامي ، وتلخص ذلك بدعوة الإمام آية الله الخميني لإسقاط الحكام العرب من حلفاء أمريكا ، لتحرير المنطقة من النفوذ الغربي . كما دعا لإسقاط حكم الملكية السعودي و " كانت حجته في ذلك أنه ينبغي للمسلمين أن يتحدوا في أمة واحدة لإدارة شؤون الأماكن المقدسة في مكة والمدينة " ، بحسب الباحثة الإيرانية بنفشة كوش في دراسة لها بعنوان " العلاقات السعودية الإيرانية " .

وعلى إثر هذا الانقلاب في حكم إيران وسياستها ، وقفت السعودية إلى جانب العراق في حرب السنوات الثماني مع إيران (1980-1988)

إلا أن العلاقات عادت لما يمكن وصفه بالدفء عقب الغزو العراقي للكويت مطلع تسعينيات القرن الفائت ، وشهدت تحسنا ملحوظا مع وصول محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية الإيرانية 1997 ، والمعروف عنه حينها بمواقفه الداعية للإنفتاح على جيرانه والعالم .[2]

---

[1] - باكينام الشرقاوي ، مرجع سابق ص 44

[2] - محمد السعيد ، **النظام الإقليمي العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص : 29

وما لبثت العلاقات أن تستقر حتى وصل أحمد نجاد " الرجل الأصولي ذو النزعة القومية " لكرسي الرئاسة عام 2005 ، ليحدث التحول المستمر حتى يومنا هذا في سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط .

وفي تلك المرحلة تقول دراسة للمركز العربي للأبحاث بعنوان " التوتر السعودي – الإيراني : جذور الأزمة وتداعياتها " ، إن نجاد " أخذ يروج ليس لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار فحسب ، كما كان عليه الحال في عهد آية الله الخميني ، وإنما أيضا لإنشاء مشروع يمتد إلى البحر الأبيض المتوسط مستخدما أدوات تصدير الثورة مثل تسييس الطائفية ودعم ميليشيات وأحزاب طائفية في منطقة لا تعدم القابلية لها " .

كان خاتمي قد أوقف تخصيب اليورانيوم عام 2003 بعد عام من كشف المعرضة الإيرانية وجود مفاعل سري في البلاد ، إلا أن نجاد أعاد التخصيب فور تسلمه السلطة ، ليفتح بذلك صفحة التوتر في القرن الواحد والعشرين مع السعودية التي بدأت تنظر بقلق لمساعي إيران في قلب موازين القوى .

وطيلة الفترة ما بيت 2003 حتى 2011 كانت العراق الساحة الأبرز لحالة التجاذب الإقليمي بين القوتين ، فمنذ أن سقط النظام العراقي السني بقيادة صدام حسين ، عدو إيران ، حلت القوى الحليفة لطهران في الحكم ، وبدأت مخاوف السعودية من توسيع النفوذ الإيراني في العراق تأخذ منحا متصاعد .[1]

[1] - محمد السعيد ، مرجع سابق ، ص : 30

"الربيع العربي" وتأثيره على تحالفات إيران والسعودية .

قبل اندلاع ثورات "ربيع العربي "عام 2011 ،مثل العراق نقطة التوتر الأبرز في العلاقات السعودية –الإيرانية ، إذا ظلت السعودية تتهم إيران بمحاولات بسط نفوذها على العراق ،مستفيدة من قيام الولايات المتحدة بتدمير مؤسسات الدولة العراقية ، وعلى رأسها الجيش ، وتسليم السلطة لحلفاء طهران من ميلشيات و أحزاب . علما ان السعودية ودول الخليج العربية لم تقم بأي عمل لمنع الولايات المتحدة من العدوان غير المبرر على العراق المحاصرة و احتلاله ، والذي لم يكن يشكل أي تهديد .

وقد اوجد اندلاع ثورات "الربيع العربي" أسبابا أخرى جديدة للخلاف ، ففيما اتخذت السعودية موقفا "مبدئيا" في معارضة الثورات العربية ،تفاوت مواقف طهران منها بحسب مصالحها فبعد أن أيدت إيران ثورات تونس و مصر (بوصفها "تعبيرا عن صحوة إسلامية"حسب خامنئي)، وساندت و الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في بحرين ،وعدتها أيضا امتداد للصحوة الإسلامية التي بدأت بالثورة الإيرانية عام 1979، تحولت الثورة العربية ضد الاستبداد والفساد –في نظرها – إلى "مؤامرة" أمريكية إسرائيلية عندما وصلت إلى سورية ،فقد أصبحت المسالة قضية استهداف للمقاومة ومحورها .وما لبث هذا التقييم أن اسقط على الثورات كلها بأثر رجعي .أما في اليمن ،فلم تعترف إيران بوجود ثورة هناك إلا عندما استولى الحوثيون على السلطة وحاولوا الاستئثار بحكم البلد في النصف الأخير من عام 2014.[1]

كانت مواقف الطرفين مما يجري في المنطقة محددة باعتبارات جيوسياسية واضحة، لاعلاقة مباشرة لها بقضايا الشعوب الثائرة ومطالبها .وهي مواقف متناقضة في الجوهر بين السعودية التي تسعى لاستدامة الوضع القائم في المنطقة ،و إيران التي لا تفوت فرصة لتغييره لمصلحتها بوصفها دولة غير مقتنعة بتركيبة النظام الإقليمي وتوجهات أقطابه .وبعد محاولات فاشلة عديدة بدأت منذ انتصار ثورتها عام 1979 ،توافرت لإيران بعد الحرب

[1] محمد السعيد ، مرجع سابق ، ص : 32

الأمريكية على العراق فرصة أفضل لتحقيق طموحاتها في بسط سيطرة كاملة على المشرق العربي وصولا إلى المتوسط .

وكانت إيران قد استأنفت بعد الثورة سياسات بناء ركائز نفوذ لها في المجتمعات الدول المجاورة عبر محاولات التواصل مع مكوناتها الشيعية ،او ادعاء تمثيل هذه المكونات وقضاياها عندما لا تملك تواصلا مباشر معها . لقد قام في إيران على عاتقها مهمة فرض نفسها ممثلا للشيعة حول العالم (لا يشبهها في ذالك إلا إسرائيل التي تفرض نفسها ممثلا لليهود في إنحاء العالم كافة مع الفارق بين دولة إقليمية تنتمي للمنطقة حضاريا و تاريخيا و بين دولة استعمارية استيطانية). ومع ذالك فالشيعة تاريخيا لم يدعوا يوما أنهم شعب او قومية وقلما تبلوروا حتى كطوائف منظمة داخل مجتمعاتهم التي انتموا إليها. إما ولاية الفقيه وهي الأداة الدينية لفرض تبعية كهذه ،فكانت دائما موقف أقلية بين علماء الشيعة حتى في إيران ذاتها ،فيما لم يسمع بها احد في البلدان العربية قبل ان يتبناها حزب الله في لبنان .

وبدأت عملية بناء قوى وأحزاب وميلشيات شكلت أدوات لإيران واذرع لها تستخدمها للتأثير في مجتمعات هذه الدول وفي علاقات القوة القائمة في الإقليم أيضا ،فجرى إنشاء حزب الله في لبنان من قبل الحرس الثوري الإيراني في مطلع الثمانينات ،كما ظهر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وجناحه العسكري "فليق بدر" الذي أسسته إيران عام 1982 وأدى دور رأس الحربة للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ،قبل ان يتمكن من ميليشيات وأحزاب أخرى حليفة لطهران من الإمساك بزمام الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011. وكانت محاولات إيران في هذا السياق دعم ميليشا الحوثي في اليمن ودفعها للعمل ك"ثلث معطل" ،قبل ان "تجمح" باتجاه السيطرة على البلاد مطلع عام 2015 ، وكذلك الاختراق المتواصل للحشد الشعبي الذي دعت اليه المرجعية الشيعية في العراق ،ولكنها لم تعد تملك السيطرة عليه.[1]

[1] محمد السعيد ، مرجع سابق ، ص : 35

رغم انتهاء فترة احمدي نجاد الرئاسية ،وتولى روحاني الأكثر اعتدالا عام 2015 ونجاحه في توقيع الاتفاق النووي مع الدول الكبرى عام 2005 ، إلا انه حافظ على معالم السياسة الخارجية التي بدأها نجاد ، جنبا إلى جنب مع سلطة الحرس الثوري .

وفي حين لم تشهد ثورات مصر وتونس وسوريا واليمن و ابرز ميادين الصراع الإقليمي بينهما منطلقا من التغيرات الجيوسياسية في هذه البلدان .ففي وقت دعمت السعودية المعارضة ضد نظام بشار الأسد الحليف لطهران ، رفدت الأخيرة قواتها وسلاحها إلى الأرض السورية ممثلة بالميليشات الشيعية للدفاع عن الأسد .

وفي العراق شكلت إيران مت تعرف بقوات الحشد الشعبي التي تتمتع بقوة عسكرية كبيرة ، وباتت تملك ورقة نفوذ لا يستهان بها في بغداد .غير ان الأخيرة تحاول العودة للعمق العربي ،رغم صعوبة توطيد ذلك في ظل ترسخ القوى الحليفة لإيران داخلها .

ولعل المعضلة اليمنية بالنسبة للسعودية هي إحدى نقاط التماس الأكثر قابلية للاشتعال مع إيران، فالأولى تخوض حربا منذ سنوات ضد انقلاب جماعة الحوثي المدعومة من طهران ،على حكم الرئيس عبد ربه منصور هادي ،في حين

تتلقى الجماعة دعما عسكريا مستمرا من طهران .كان أخر أشكاله، إقدام الجماعة على قصف الرياض بصاروخ باليستي ، قالت القيادة السعودية أن إيران تقف خلف إطلاقه .وهو الأمر الذي أشعل فتيل الأزمة المستمرة منذ مطلع نوفمبر .

واليوم تملك طهران نفوذا عسكريا في كل من الدول الثلاث ، يضاف إليها لبنان الذي يحتضن القوة الأبرز متمثلة بحزب الله . في حين تستمر السياسة السعودية بنهج الصرامة الذي بدأه الملك سلمان ، ويبدو أن ولي عهده محمد بن سلمان يقود ذات السياسة وبوقع اكبر في محاولة لتقليم النفوذ الإيراني .[1]

[1] محمد السعيد ، مرجع سابق ، ص : 40

المبحث الثاني : طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه السعودية :

بعد التوقيع على الاتفاق النووي بين طهران والدول الغربية ، ازدادت هواجس السعودية ومخاوفها من إمكانية تعزيز هذا الاتفاق للدور السلبي الذي تمارسه إيران اتجاه القضايا الإقليمية ، حيث رفع هذا الاتفاق جزءا من العقوبات الاقتصادية وبالتالي أعطى أكثر حرية لإيران لتدخلاتها في المنطقة الحساسة والتي لها علاقة مباشرة بالنفوذ السعودي.

المطلب الأول : واقع العلاقات الإيرانية السعودية

وبعد تنفيذ الحكم خرجت التصريحات الإيرانية التي تهاجم السعودية وتتهمها بأنها تثير الفتنة في المنطقة وأنها تدعم الإرهاب وتموله في الخارج وتمنع المعارضة في الداخل وغيرها من التهديدات المنسوبة لعدة رموز في النظام الإيراني كان أبرزهم المرشد الأعلي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتبعها تصريحات ذات نبرة تهديدية من الحرس الثوري الإيراني وكذلك من جماعات الباسيج التي تضم فئات واسعة من طلبة الجامعات وترتبط في علاقاتها بالحرس الثوري الإيراني التي أعلنت عن تظاهرات أمام السفارة السعودية.

وفي أثناء هذه التظاهرات تطور الأمر إلى اقتحام المتظاهرين السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مشهد وإلقاء بعد المواد الحارقة التي تسببت في حرائق بالسفارة بجانب إتلاف محتوياتها وسرقة البعض الآخر في محاولة استنجاد أعضاء البعثة الدبلوماسية بالسلطات الإيرانية التي تغيبت عن المشهد بل إن القوات المكلفة بتأمين السفارة تقاعست عن حمايتها وأتاحت الفرصة للاقتحام دون محاولة لمنعها.

تطورت الأحداث على أثر هذا المشهد المحتدم وأعلنت المملكة السعودية عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعلن وزير الخارجية السعودية الجبير أن قطع العلاقات سيمتد إلى وقف حركة الملاحة الجوية وإنهاء العلاقات التجارية ومنع مواطنيها من السفر إلى إيران ولكنه أشار أن الحجاج الإيرانيين ما زالوا مرحب بهم لزيارة الأماكن المقدسة في المملكة.

وتتابعت ردود الفعل العربية من البحرين والسودان ثم الإمارات وقطر وكذلك المواقف الدولية من مجلس الأمن بالتأكيد على ضرورة التزام إيران بالمعاهدات الدولية في إشارة لمعاهدة فيينا للعلاقات الدبلوماسية ولكن في ظل حالة من عدم وجود رد فعل قوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل إعلان روسيا استعدادها للوساطة بين إيران والسعودية[1].

---

[1]- عبد الحافظ الصاوي ، **الآثار السياسية للخلاف السعودي الإيراني** الرابط الإلكتروني تاريخ الدخول " 5 يناير 2016"

ثانياً: الأسباب والخلفيات:

لا يمكن بأي حال من الأحوال القول بأن الأزمة تفجرت فقط بتطور الأحداث تلك ولكن هناك خلفيات كبيرة لها كانت الأحداث الأخيرة فيها كالقشة التي قصمت ، فقد كانت الساحة البحرينية مكانا للحرب بين طهران والرياض في عام 2011 عندما أقدمت السعودية والإمارات على حشد قوات وناقله جند خليجية في المنامة لحماية حكم العائلة البحرينية المالكة من السقوط، بسبب انتقال حمى التغيير في المنطقة العربية والمعروفة بالربيع العربي والتي أسقطت أنظمة عتيقة مثل نظام حسني مبارك في مصر والقذافي في ليبيا وبن على في تونس وعلى صالح في اليمن.

أيضا الساحة اللبنانية كانت تمثل حرباً بالوكالة بين البلدين ففي الوقت الذي جعلت فيه إيران مليشيات حزب الله شوكة قوية في جنوب لبنان ضد إسرائيل، دعمت السعودية والإمارات قوى سنية وجعلتها أداة في مواجهة التغول الإيراني في لبنان، مثل الحكومة اللبنانية المدعومة من السعودية، فقد أرسلت الإمارات تسع طوافات "غازيل" كاملة التجهيز والطاقم من نوع "أس-أي 342 أل" من أجل مساعدة الحكومة اللبنانية في القضاء على "فتح الإسلام" التابع لتنظيم "القاعدة" في مخيم "نهر البارد" للاجئين في طرابلس في شهر مايو 2007.

<u>وهنا يثار السؤال التالي: لماذا اختارت السعودية هذا التوقيت لإعدام النمر دون غيره؟ أي ما دلالات التوقيت في سياق الأحداث الحالية؟</u>

لعل الإجابة على هذا السؤال تتطلب الأخذ في الاعتبار أن نمر النمر قد تم القبض عليه في يوليه 2012 وصدر الحكم بحقه منذ فترة طويلة كذلك باقي المعدومين الـ 46 منهم من صدر بحقهم الحكم منذ 2004، لذا كان هناك عدة اعتبارات من شأنها أن تفسر دلالات التوقيت[1]:

[1]- عبد الحافظ الصاوي ، مرجع سابق

1- أن السعودية المتورطة بالفعل في عدة صراعات إقليمية في اليمن وسوريا على وجه الخصوص وتتشابك في هذا الصراع مع إيران وبعض الجماعات الجهادية في المنطقة سواء داعش أو تنظيم القاعدة ؛ بالإضافة إلى أنها لم تحقق في الفترة الأخيرة ما يمكن اعتباره انتصاراً حقيقياً لها في المنطقة، أرادت أن تبعث برسالة إقليمية أنها مازالت قادرة على التعامل مع الأمور وإعادة توجيه الدفة إلى صالحها.

ففي سوريا، جاء التحول الأخير نحو مسار المفاوضات بين النظام السوري وجماعات المعارضة السورية واغتيال زهران علوش قائد جيش الإسلام أحد أبرز القيادات العسكرية المنضمة لمؤتمر الرياض الأخير في محاولة للتخلص ممن لا يريدهم نظام الأسد في المفاوضات القادمة، مما يعطي قوة تفاوضية أكبر للنظام السوري ويضعف مواقف المعارضة (المدعومة سعودياً) في منع اتفاق يُبقي الأسد في سدة الحكم، وهو ما ترفضه السعودية بشكل تام وأكدت عليه من قبل، ولذلك جاءت الإعدامات لخلط الأوراق وإعادة المشهد لسيطرتها.

وفي اليمن، شهدت الأسابيع الأخيرة تطوراً نوعياً في عمليات الحوثيين ضد المملكة التي تقود تحالفاً إقليمياً ضدهم، مع تعدد الصواريخ البالستية التي يطلقها الحوثيين ضد الأراضي السعودية، مع بقاء الوضع دون تقدم حاسم للسعودية في اليمن وتحولها من الفعل إلي رد الفعل في محاولة صد هذه الصواريخ، لذا جاءت الرسالة السعودية لتؤكد أنها ما زالت قادرة على التصرف، وما زال لديها بعض الأوراق التي يمكن أن تبادر بها[1].

2- أن السعودية تخشي من التمدد الإيراني في المنطقة والذي يتعارض مع مصالحها المحلية والإقليمية، وفي ظل تراجع الدور الأمريكي في منع هذا التمدد فإن المملكة تجد نفسها وحيدة في مواجهة إيران ولاسيما بعد الاتفاق النووي الأخير ورفع العزلة الدولية المفروضة عن إيران. ومن هذا المنطلق وجدت السعودية نفسها مضطرة أن تتصدي لإيران وحدها وربما استخدام الدول العربية في صنع عزلة جديدة لإيران، وخاصة في الخليج، لاسيما أن السعودية تضمن مساعدة هذه الدول كالبحرين التي تخشي التمدد الإيراني

[1] - نجاة أبركان " **العلاقات الإيرانية العربية** ، من تغيرات السبعينات إلى ضغوط العولمة – مذكرة ماجيستر (كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 2016 -2017، ص : 36 ، 37

والتهديدات الإيرانية المستمرة للنظام السياسي الحاكم في البحرين. وكذلك مصر التي تنال دعمًا لنظامها العسكري من قبل السعودية التي تتعهد لها بالتمويل والدعم الاقتصادي.

3- تفسير تصدير الأزمة، وهو ما ذهب إليه عدد من المحللين، ومنهم ديفيد هيرست أن المملكة السعودية وبعد إعلان ميزانية 2016، والعجز الكبير الذي شهدته، وقيامها بفرض حزمة من الإجراءات الاقتصادية تشمل ضرائب ورفع الدعم، ولذلك جاء توقيت الأزمة كمحاولة لصرف الرأي العام الداخلي في المملكة إلى صراع خارجي بديل، والالتزام بما تفرضه الدولة وعدم القبول بأي اعتراضات على قراراتها[1].

- ولكن هناك عوامل أخرى إلى تأزم العلاقات الإيرانية السعودية أهمها :

- استمرار الحرب بالوكالة في اليمن وسوريا

- تراجع إدارة دونالد ترامب المضي في احترام بنود الاتفاق النووي مع إيران مما (أكتوبر 2017) أدى إلى تصاعده حدة التوتر في المنطقة .

- الأزمة الخليجية المتمثلة في قطع السعودية والبحرين والإمارات ومصر العلاقات مع قطر لاتهامها بالتقرب من إيران (جوان 2017)[2]

---

[1] - - نجاة أبركان، مرجع سابق ، ص 37

[2] - برنارد هيكل ، **الحرب الباردة في الشرق الأوسط** ، بروجيكت شنديكيت للنشر ، جامعة برينستون ، 2017 ، ص 25

المطلب الثاني : صور النزاع بين إيران والسعودية في المنطقة

دفع تغلغل النفوذ الإيراني في المنطقة ، السعودية إلى التفكير في تقويض هذا التوسع من قبل طهران والسعي للسيطرة على صناعة القرار وتحديدا في اليمن عبر جماعة " أنصار الله " – الحوثيين " .

وبدأت المملكة بعد تحكم محمد بن سلمان في القيادة في التفكير في مواجهة نفوذ طهران ، بالتنسيق مع الجانب الأمريكي بعد الهجوم على إيران من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب .

- فما هي طبيعة التحركات الإيرانية في المنطقة ؟ ، وكيف تواجه السعودية هذا للنفوذ ؟، وهل المنطقة مقبلة على حرب كبيرة خلال الفترة المقبلة ؟ .

خلافات المشروع :

وقبل التطرق إلى النفوذ الإيراني فبعدة دول والتحركات السعودية في المقابل ، يجب أولا وضع الصراع بين طهران والرياض في سياقه الطبيعي .

السعودية تصدر دائما نفسها على أنها حامية الإسلام السني في المنطقة من التمدد والتوغل الشيعي الذي تقوده إيران في عدة دول .[1]

ولكن في حقيقة الأمر ومع العودة إلى الجزائر إلى دفاتر التاريخ ، فإن الصراع بين الطرفين والتوتر الكبير في العلاقات لم يكن بصورته الحالية قديما ، ويعد عام1979 نقطة تحول فارقة في العلاقات بينهما ، ولم يكن أساسه طائفي ومذهبي .

[1] برنارد هيكل ، **الحرب الباردة في الشرق الأوسط** ، مرجع سابق

صراع الحدود :

الصدمة الكبيرة التي تلقتها السعودية خلال الأعوام القليلة الماضي ن هو الإنقلاب الحوثي من قبل جماعة " أنصار الله " – المدعومة من إيران ، على الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ، في سبتمبر 2014

الصدمة تتعلق بالأساس أن إيران بدأت نقل المعركة والصراع بصورة كبيرة على الحدود السعودية الجنوبية في اليمن ، وهو ما يمثل تهديدا لأمن المملكة ، ولكن كما كان في السابق مجرد تهديدات من الحوثيين للسعودية .

وهذه هي المحاولة الثانية لإنشاء بؤر توتر إيراني على حدود السعودية ومحاولة الوصول إلى السلطة ن وكانت المحاولة الأولى في البحرين –التي تعرف بانها إمارة سعودية – عام 2011

ودخلت القوات السعودية – درع الجزيرة – إلى البحرين لإخماد انتفاضة شيعية – كما تم تصدير الأمر حينها – لإنقاذ النظام الملكي هناك لسببين :

الأول مرتبط بإخماد أي تحركات في إطار ثورات الربيع العربي يمكن أن تنتقل إلى دول الخليج كافة وتحديدا في الجارة السعودية .

أما السبب الثاني يتعلق بمنع سيطرة إيران على البحرين بما يهدد السعودية نفسها ، بوجود نظام معاد لها على حدودها .[1]

السعودية أسست لتحالف عربي لدعم الشرعية في اليمن ، واستضافت الرئيس اليمني وحكومته في الرياض ، وشنت غارات جوية بالتعاون من دول الخليج عبر إنزال قوات إلى هناك ن ودعم القوات الداعمة لمنصور .

[1] برنارد هيكل ، **الحرب الباردة في الشرق الأوسط** ، مرجع سابق

وأنفقت السعودية في اليمن مليارات الدولار بشكل مباشر ، فضلا عن مليارات أخرى لزيادة الترسانة العسكرية للملكة ، وسط توقعات بوصول الإنفاق لنحو ترليون ونصف دولار .

في المقابل ، أقدمت إيران على تقديم دعم عسكري كبير للحوثيين ، وقال المتحدث باسم التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن ، العقيد الركن تركي المالكي ، إن إطلاق صاروخ باليستي على الرياض عمل همجي من الجماعة الحوثية ومن ورائها .

وأضاف المالكي : " لولا دعم النظام الإيراني للحوثيين لما تم استهداف الرياض ، لأن صواريخ الحوثيين لم تكن في ترسانة الجيش اليمني " ، ولفت إلى أن خبراء إيرايين قاموا بإيصال القدرات الباليستية إلى صعدة .

وعمدت السعودية بشتى الطرق لمنع وصول إيران إلى حدودها فتسعى لإخماد أي تحركات في البحرين ، أما في اليمن فإن الجبهة مشتعلة تماما هناك حتى الآن .

ومع خسائر السعودية في اليمن ، لجأت إلى محاولة تفكيك تحالف الحوثيين مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح ، خاصة وأنها أنقذته من الموت أخيرا وعلاجه لإضعاف جبهة الحوثيين .[1]

وهنا فإن هناك لقاءات ترعاها الإمارات بين نجل صالح ومسؤولين سعوديين ، لتفكيك هذا التحالف مع الحوثيين ، مقابل تصعيده للحكم ، وهو ما يعني الإطاحة بهادي .

ولا يمكن في هذا المقام تجاهل الأخبار التي تحدثت عن الإقامة الجبرية لهادي في السعودية ، والتي يمكن لا يمكن أن تنفيها لقاء الرئيس اليمني مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أخيرا للرد على هذه الأنباء .

الأزمة اليمنية ووجود مخططات لبن سلمان في توسيع نفوذ السعودية إقليميا ومواجهة إيران ، ينذر بتصاعد الأزمة كثيرا خلال الفترة المقبل ، خاصة مع التصعيد الكلامي بين الطرفين أخيرا ، وتبادل الاتهامات .

---

[1] برنارد هيكل ، **الحرب الباردة في الشرق الأوسط** ، مرجع سابق

سوريا :

على المستوى السوري ، فإن الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد جليا لا يحتاج إلى أدلة ، خاصة مع إرسال مقاتلين وقادة من الحرس الثوري الإيراني إلى هناك منعا لسقوط أحد أذرع طهران في المنطقة .

الدعم الإيراني ليس خفيا ، إذ قال قائد فليق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني في 2005 ، إن التطورات في سوريا خلال الأيام القليلة القادمة ستفاجئ العالم ، وذلك خلال تواجده في ريف اللاذقية آنذاك .

وأضاف : " سيفاجئ العالم ما نعد له نحن والقادة العسكريين السوريين حاليا ، خلال الأيام القليلة القادمة " ، وهو اعتراف واضح وصريح على التدخل في الشأن السوري

السعودية كانت تعول كثيرا على أمريكا ودعم المعارضة المسلحة لإسقاط الأسد ، وتفويض النفوذ الإيراني في المنطقة ، إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرر وقف دعم المعارضة .

ووجدت المملكة ضالتها مع الرئيس الجديد ، خاصة وأن سلفه باراك أوباما لم يكن داعما بشكل كبير لمواجهة النفوذ الإيراني بعد توقيع الاتفاق النووي في 2014.

بعد تقويض سيطرة المجموعات المسلحة المعارضة في سوريا ، وحصارها في إدلب وبعض المناطق بحماة ، فإن النفوذ الإيراني تصاعد كثيرا هناك بشكل ملحوظ ، ولذلك لجأت السعودية إلى إيجاد موطئ قدم لها في سوريا من خلال الأكراد في الرقة .

وزار الوزير السعودي ثامر السبهان الرقة بعد طرد عناصر تنظيم " الدولة الإسلامية " منها بدعم أمريكي وتوفير غطاء جوي ، تحت شعار إعادة الإعمار ، تحت مظلة أمريكية لمواجهة النفوذ الإيراني .

وما كان من إيران إلا التحرك هي الأخرى في سوريا لمواجهة النفوذ السعودي ، وأعلن علي اكبر ولايتي ، مستشار المرشد الأعلى الإيراني ، أن إيران مستعدة للمشاركة في إعادة أعمار سوريا ، متوعدا بتطهير المناطق الشرقية في سوريا ثم إدلب غربي البلاد قريبا .

وألقى ولايتي كلمة أمام ميليشيات إيرانية في سوريا ، وقال : إن " الأعداد ظنوا مخطئين أنهم يستطيعون دخول سوريا 7 أيام وها قد مضت سبع سنوات وكشفت مؤامراتهم"، من دون أن يحدد من يقصد بالأعداء .

وبدأ من زيارة وتصريحات ولايتي ، وجود مخطط إيراني حيال سوريا ، يقضي بمحاصرة المعارضة في الشمال السوري فقط ، مع إمكانية توجيه ضربة عسكرية له هناك خلال الفترة المقبلة .

العراق :

الهيمنة الإيرانية على العراق راسخة منذ سنوات طويلة ، ولا تحتاج إلى التطرق إلى تفاصيلها ، ولكن يكفي الإشارة إلى الدعم الكبير لميليشيات الحشد الشعبي التي تواجه تنظيم " الدولة الإسلامية " ، والمدعومة من الحرس الثوري وتحديدا قاسم سليماني .[1]

السعودية حاولت التنازع مع إيران على النفوذ هناك ورأت أن تقوية العلاقات واستخدام المال أفضل وسيلة لإيجاد موطئ قدم لها هناك وليس الصدام مع الأطراف القريبة من طهران بالأساس .

وأقدمت المملكة أخيرا إلى تدشين مرحلة جديدة من التحركات على الساحة العراقية تعتمد على رافدين ، أولا استمالة بعض الأطراف هناك وبناء تحالفات والتأثير على صناعة القرار ، وهنا فإن هناك خطوط اتصالات تم فتحها مع مقتدى الصدر .

وزار الصدر السعودية في أغسطس الماضي ، والتقى ولي العهد ، وتعتبر زيارة نادرة للمملكة .

[1] برنارد هيكل ، **الحرب الباردة في الشرق الأوسط** ، مرجع سابق

وأصدر مكتب الصدر بيانا ، وقال إن هناك توافقا بين آراء الصدر ومحمد بن سلمان حول عدد من القضايا التي تهم العراق .

وأخيرا ، فإن السعودية أقدمت على إغراء الحكومة العراقية بالمال لكي يكون لها نفوذ في دوائر صناعة القرار ، من خلال تدشين مجلس التنسيق العراقي السعودي .

وقال الملك سلمان بن عبد العزيز ، إن ما يربط السعودية بالعراق ليس مجرد الجوار والمصالح المشتركة وإنما أواصر الأخوة والدم والتاريخ والمصير الواحد .

لبنان :

وفي أحدث بؤر التوتر بين السعودية وإيران ، فإن لبنان تشهد أزمة شديدة في أعقاب استقالة سعد الحريري من منصب رئاسة الوزراء .

الأزمة ليست في استقالة الحريري ، ولكن أيضا أنه أعلن عن قراره من السعودية التي يقيم فيها حاليا ، وسط ما تردد عن تعرضه لمحاولة اغتيالخ في لبنان .

رئيس الوزراء المستقيل كان يقيم في السعودية قبل توليه هذا المنصب ن ولديه علاقات قوية للغاية مع النظام السعودي ، وبالتالي فإن أحد أذرع المملكة في لبنان ، للحفاظ على دوائر النفوذ هناك .

ولكن يبدو أن الحريري لم يتمكن من إخضاع حزب الله الذي يتمتع بنفوذ كبير للغاية هناك تحت قوة السلاح ، ولذلك فكان الاستقالة ربما مزيد من التحريض السعودي ضد إيران وذراعها هناك حزب الله .

وشن الحريري هجوما حادا على إيران وميليشيات حزب الله بسبب تدخلهم في الشؤون الداخلية لبلاده ، معربا عن خشيته من تعرضه للاغتيال .

هذه الاستقالة والتصريحات لا تنفصل عن لقاء جمعه مع ولايتي الذي يقوم بزيارة في المنطقة وتحديدا في الدول التي يتواجد فيها نفوذ طهران ، خاصة بعد التصعيد الدولي والإقليمي تجاه إيران برعاية أمريكية وسعودية .

وبدا أن ولايتي الذي صرح بعد اللقاء بأن إيران تحافظ وتحمي استقرار لبنان ، تحدث بشكل فج عن التدخل الإيراني في لبنان من خلال حزب الله .

وقال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ، إن الأزمة التي يمر بها لبنان حاليا، ليست حصيلة اليوم وإنما بدأت منذ زمن ، مبديا عدم دهشته من استقالة الحريري .

وأضاف جعجع : " البعض ينظر إلى استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري وكأنها بدأت الآن ، وإنما هي نتيجة تراكم طويل عريض لمخالفات قام بها فريق 8 آذار وحزب الله .. كنت أشعر ان ذلك سيحصل لكني كنت أتساءل عن التوقيت " .

وعلى الرغم من نشر وسائل إعلامية إيرانية أن استقالة الحريري كانت بإجبار من السعودية ، وأنه تحت الإقامة الجبرية ، إلا أن هناك نفيا لهذا الأمر .[1]

وقال عضو كتلة المستقبل النائب نبيل دو فريج ، إن الحريري لا يخضع للإقامة الجبرية في السعودية ، وعودته يقررها الأمن الخاص به .

[1] برنارد هيكل ، **الحرب الباردة في الشرق الأوسط** ، مرجع سابق

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر ملف السياسة الخارجية الإيرانية والعلاقات الإيرانية السعودية من أعقد الملفات التي تحضي بالدراسات الأكاديمية، كما أن تعقيدات مناطق الصراع و النفوذ بين إيران و السعودية متمثلة في سوريا و لبنان و اليمن و العراق يدفع إلى إختيار هذا الموضوع للبحث فيه.

-تعد البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط محددا أساسيا لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية و التي أسهم الحراك العربي على إبراز الأهداف و المصالح و الاستراتيجيات لكل من السعودية و إيران .

-العامل الجيوسترتيجي الذي بني عليه توجيه السياسة الخارجية الإيرانية نحو السعودية من أجل لعب دور إقليمي في المنطقة بتوظيف مجموعة من الوسائل.

-الموارد الاقتصادية و الاختلاف المذهبي بين البلدين ساهم بشكل كبير في تحريك دولاب السياسة الخارجية لكل منهما، و مكنهما من التدخل في العديد من القضايا الإقليمية و الدولية باعتباره وجه من أوجه التنافس.

-تعرف إيران نفسها في صورة الحامي الإقليمي ضد كل التهديدات الخارجية التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط، فيما تعتبر إيران السعودية الشرطي الإقليمي الذي تنحصر مهمته في تنفيذ السياسات الأمريكية و بالتالي فهاته الصورة هي مبررات السلوك الإيراني تجاه السعودية.

-منذ قيام الثورة الإيرانية و السياسة الإيرانية الخارجية تعاني من شبه عزلة فقد قطعت علاقاتها مع معظم الدول الغربية، و دخلت في صراعات مع الدول العربية خاصة السعودية .

-إن قضية التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية كان لها تأثير على نمط العلاقات مع السعودية خاصة على الجبهة اليمنية.

إن صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية ليس بالأمر الهين مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى ، بل هو يخضع لمجموعة من المتغيرات والمراحل والمؤسسات ، الأمر الذي يجعله قرار معقد وحساس ، وصانعو القرار للسياسة في هذه الدولة يأخذون بعين الاعتبار البيئتين الداخلية والخارجية استنادا لما تمليه عليهم العقيدة الإسلامية الشيعية فالعقيدة التي توجه النظام الإيراني ليست بالإسلامية بل العقيدة الفارسية وفكرة إحياء المجد الفارسي القديم .

- كما أن القرار الإيراني يمر عبر عدة مؤسسات رسمية وهذا راجع لتشابكك مؤسسات النظام السياسي الإيراني .

- يبرز هذا الصدام حاليا من خلال تعزيز الحرب بالوكالة ، مما يزيد من خطورة هذا الصراع الجيوسياسي ، التي تحمله حمولات طائفية يقوم خلالها كل طرف باتهام الأخر بأنه يمارس سياسة طائفية .

- إنما هذه الحمولات الطائفية تعقد الصراع في المنطقة وتجعل الوصول إلى تسوية في مناطق الصراع بين إيران والسعودية كسوريا والعراق واليمن أمر في غاية الصعوبة

- ثمة أربعة ملفات كبرى بين البلدين تتفرع منها جملة من القضايا العامة ، في دراستنا هذه ركز على ملفين فقط باعتبارهما أساس ولب الصراع ، ما بين البلدين وأهم أسباب تدهور العلاقات ما بين البلدين وهما :

- الملف الديني المذهبي الذي برز من خلال مجموعة من التطورات كالحرب العراقية الإيرانية، الموقف من الشيعة في المنطقة ابتداء من لبنان ودعم إيران لحزب الله ، مرورا بتطورات التحركات في البحرين ، اليمن ، سوريا ، فالملف المذهبي له جذوره التاريخية التي تعود إلى الانتقادات المتبادلة بين الشيعة والحركة الوهابية .

- ملف التنافس على صدارة العالم الإسلامي يمكن الحديث عن القضية الفلسطينية والتباين في تناول هذا الملف بين الدولتين ، الملف الأفغاني - أما الملفين الآخرين اللذان يعتبران أقل أهمية في الصراع بين الدولتين ،فهو الملف المرتبط بالعلاقة مع الولايات المتحدة

الأمريكية، حيث ترى إيران أن العلاقة الوطيدة بين السعودية والولايات المتحدة موجهة ضدها .

- أما الملف الأخير هو الملف المتعلق بالنفط والسياسات النفطية ، فإيران تفسر السياسات النفطية السعودية بأنها مهادنة وملبية لحاجات الغرب وذلك من خلال زيادة كمية الإنتاج الذي يؤثر على السعر .

المصادر و المراجع

قائمة الصادر والمراجع :

I- المراجع باللغة العربية :

1- ابراهيم الدسوقي شتا ، **الثورة الإيرانية** ، الصراع ، الملحمة ، النصر ، القاهرة ، الزهراء للإعلام العربي ، 1986م .

2- الأكاديمة السورية الدولية للتدريب و التطور ،**مفهوم السياسة الخارجية و نظريات المرتبطة بها** :دمشق –سوريا 2018

3- الحيدري محمود ،**التحولات الجيوبولتكية** ، **الجغرافيا الأمنية الإيرانية** ، لبنان : شؤون الأوسط ، العدد 121 ، 2006

4- الشقير شفيق **" السياسة في إيران بناء الثورة والمعرضة "** ، قسم البحوث والدراسات ، الجزيرة المتحصل عليه من JAZERA.NET

5- الصاوي عبد الحافظ ، **الآثار السياسية للخلاف السعودي الإيراني** الرابط الإلكتروني تاريخ الدخول " 5 يناير 2016"

6- النبالي عبد الله ، **الحياة السياسية في إيران** ، عام 2003 .

7- النعيمي أحمد ،**السياسة الخارجية** دار زهران للنشر و التوزيع الأردن ط1 .2010

8- أنصاري محمد مهدي ،**الدور التاريخي للتيار الأصولي**،مختارات إيرانية،عدد171،جانفي 2015،القاهرة

9- ايزدي بيزن ،**مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية ايران الاسلامية** ،الدار الثقافية للنشر،عام2000

10- باكينام الشرقاوي ، **تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية** ، في العلاقات الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 1993 .

11- براء الدويكات ، **إيران** ، الموقع الإلكتروني : موضوع " 2016

12- جراد عبد العزيز ، **العلاقات الدولية** : الجزائر : موقم للنشر 1992

13- حسن نافعة ، **محددات المن في الخليج العربي** ، رؤية عامة ، مختارات إيرانية ، العدد الخامس ، 2000 ، القاهرة .

14- حسين عدلي عبد اللطيف ،**الآثار الإستراتيجية لثورة إيران 1979: كتب سياسية**،العدد السابع،القاهرة.،

15- دبور أمين –**السياسة الخارجية** – الجزائر 2015 .

16- زايد عبيد الله مصباح .**السياسة الدولية بين النظرية و التطبيق** . بيروت : دار الرواد 2002

17- زبيد عبيد الله مصباح ، **السياسة الخارجية طرابلس** ، دار التالة 1999 ، ط2

18- ستيفن وولت ، **العلاقات الدولية ، عالم واحد نظريات متعددة** ، ترجمة عادل زقاغ .

19- صفوي سيد سلمان ،**المرجعية ودبلوماسية الحكومة الإيرانية**، مختارات إيرانية،عدد166 ،يونيو 2014،القاهرة

20- ضاري سرحان الحمداني ، **سياسة إيران إتجاه دول الجوار** ، العربي للتوزيع والإشهار - 2012 .

21- طلال عترسي ، **الجمهورية الصعبة ، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الاقليمية** ، لبنان ، دار الساتي ، الطبعة الأولى ، 2006 .

22- عبد الله حسن ، الجوجو ، **الأنظمة السياسية المقارنة** : دراسة مقارنة : الجامعة مفتوحة، 1997 .

23- عبد المنعم نيفين ، **صنع القرار في إيران** ،مركز دراسات الوحدة العربية عام 2001 .

24- عدنان السيد حسين ، **نظريات العلاقات الدولية** ، بيروت الجامعة اللبنانية 2003

25- عز العرب محمد ، **العلاقات العربية الإيرانية** ،دورية مختارات إيرانية ، العدد 53 ، سبتمبر 2004 م .

26- عصام السيد عبد الحميد،**الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية** ،البحوث الإستراتيجية ، ط1،القاهرة 2006 .

27- غالي عبد الرحمن ، **انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية** : الإنقاذ كمثال أوراق عملية ورشة العلاقات الخارجية مارس 2003

28- غسان سلامة ، **السياسة الخارجية السعودية** منذ 1945 ، دراسة في العلاقات الدولية، بيروت ، معهد الانماء العربي ، 1980.

29- كديفو محسن ، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي** : بحوث في ولاية الفقيه : تر: دار الجديد، ط4 ، بيروت 2000 .
30- لويد جونسن ، **تفسير السياسة الخارجية** (تر:محمد بن أحمد مفتي ، محمد السيد سليم) الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود 1989
31- محمد السعيد عبد المؤمن، **استراتيجية الصراع السياسي في ايران،** مختارات إيرانية،عدد170 ،ديسمبر2014،القاهرة
32- محمد السيد ادريس ، **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، سلسلة أطروحات الدكتورا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000م
33- محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية،** ط02 ، القاهرة مكتبة النهضة العربية 1998
34- محمد عبد السعيد عبد المؤمن ، **إيران لماذا** ، معوقات الإقتصاد الإيراني .
35- مصطفى شفيق علام ، **الدولة الإيرانية ، محددات القوة وعوامل الضعف** ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2012 ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، عمان .
36- معين عبد الحكيم ، **صناعة القرار السياسي الإيراني : المحددات والمؤسسات المؤثرة،** معهد الوحدة الإسلامية ، بيروت ،لبنان ، العدد 148 ، 2014.
37- موسوي سيد حسن، **إيران والبرنامج النووي** ، أبعاد داخلية وخارجية ، لبنان : شرق الأوسط ، العدد 122 ، خريف 2003.
38- مويسي محمد، **أضواء على العلاقات الدولية و النظام الدولي** ج 1 .بيروت دار البيارق 1993
39- ميشال نوفل ، **" إيران القيمة الاستراتيجية "** ،لبنان : شرق الأوسط ، العدد 49 ، فيفري 1996 .
40- نزار عبد القادر ، **السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية** ، العدد 58 ، جانفي 2006
41- وليد عبد الناصر ، **إيران : دراسة عن الدولة والثورة** ، مصر ، دار الشروق، الطبعة الأولى 1997 .
42- يحي داود عباس، **" تاريخ الجمهورية في إيران "**، مختارات إيرانية، العدد 86،

سبتمبر 2007

II- مواقع الانترنت :

1- حسن (ناصر) ، **معلومات أساسية حول إيران** " موقع www.ARSO.ORG

2- باكينام الشرقاوي ،**السياسة الخارجية الإيرانية** ، الجزيرة نت

3- راشد الغنوشي " **مباديء الحكم والسلطة في الإسلام** " المتحصل عليه من الموقع WWW.ALJAREERA .NET

4- ستيفن وولت ، **العلاقات الدولية عالم واحد النظريات المتعددة** ، تر زقار عادل و زيدان زياني نقلا عن موقع www.geocitees.com

5- سيد أحمد ولد أحمد سالم **." الولي الفقيه ...الدور والصلاحيات** .WWW.JAZEERA.NET

6- ناصر حسن ، " معلومات أساسية حول لإيران " المتحصل عليها من الموقع : WWW.ARSO.ORG

7- يحي داوود عباس " تاريخ الجمهورية في إيران " – مجلة الراصد المتحصل عليه من موقع : WWW.ARSO. ORG

III- المقالات من الصحف والمجلات العلمية :

1- إيران والعرب ، **مرحلة جديدة من عدم الثقة** ، مختارات إيرانية ، العدد 55 ، فبراير 2005 .

2- محمد عبد الله محمد ، صحيفة الوسط البحرينية 2003 ، عدد 447

VI- الأطروحات والمذكرات :

1- أبركان نجاة " **العلاقات الإيرانية العربية ، من تغيرات السبعينات إلى ضغوط العولمة** – مذكرة ماجيستر (كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 2016 -2017.

2- شنين محمد المهدي ، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي** ، مذكرة لنيل الماجستر في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014

3- نصيب عتيقة ، " **النظام السياسي في إيران** " مذكرة ماجيستر (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2008،207)